أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح: دليل من الأردن

عماد محمد أبو عجيلة
علام محمد حمدان

هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى ممارسة إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح، من ناحية، وفحص تأثير إحدى العوامل المؤثرة على تلك الممارسة، والمتمثلة في خصائص جودة التدقيق (حجم مكتب التدقيق، وارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية، وفترة الاحتفاظ بالعميل، وأتعاب التدقيق، والتخصص في صناعة العميل) من ناحية أخرى. من أجل تحقيق أهداف الدراسة، استخدمت العديد من الأساليب الإحصائية التي تتلاءم مع بيانات هذه الدراسة. حيث تمثلت تلك الأساليب في اختبار ذي الحدين (Binomial Test) لغرض اختبار الفرضية الرئيسة الأولى، واختبار (Binary Logit) لاختبار الفرضيات الرئيسة الأخرى كالثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، والسادسة). ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها، أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة 2001-2006 بالرغم من وجود بعض التباين خلال تلك السنوات والذي يظهر جلياً في سنتي 2005و 2006، حيث كانت سنة 2005هي أقل السنوات حدة في ممارسة إدارة الأرباح، إذ بلغت نسبة الممارسة فيها 2% فقط من شركات العينة، في المقابل كانت سنة 2006 هي أكثر السنوات حدة في ممارسة إدارة الأرباح، إذ بلغت نسبة الممارسة فيها 62% من شركات العينة. بالإضافة إلى أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لكل خصائص جودة التدقيق التي تم استخدامها في الدراسة في إدارة الأرباح، باستثناء متغير ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية. وبناء على النتائج السابقة فقد أوصى الباحثان بالعديد من التوصيات والتي من أهمها: العمل على توعية مستخدمي التقارير المالية بشكل عام، والمستثمرين بشكل خاص، بآثار وانعكاسات ممارسة إدارة الأرباح على قراراتهم الاستثمارية. وبوضع الإجراءات الكفيلة بالحد من ممارسة الشركات لإدارة الأرباح.

المجلد : 17 العدد : 2 May 2010

المجلد : 17 العدد : 1 January 2010

مدى إدراك مدققي الحسابات في الأردن للالتزامات الأخلاقية المهنية المعيارية

أحمد حلمي جمعة

استهدفت الدراسة قياس مدى إدراك الالتزامات الأخلاقية المهنية المعيارية، لعينة من مدققي الحسابات في الأردن، وأظهرت النتائج أن مدققي الحسابات الأردنيين يدركون الالتزامات الأخلاقية

المهنية المعيارية، وأن أعلى مدى إدراك لمتغير النزاهة والموضوعية، الكفاءة المهنية، السرية، والأنشطة التي لا تتوافق مع ممارسة المحاسبة العامة، والدعاية والإعلان والترويج، وحل التعارضات الأخلاقية، والعلاقات مع المحاسبين المهنيين الآخرين في المحاسبة العامة، والأنشطة عبر الحدود، وأموال العميل، والكفاءات المهنية والمسؤوليات عند استخدام غير المحاسبين، وأخيراً متغير الممارسة الضريبية

خصائص لجنة التدقيق وتسعيرة الأسهم الموسمية

علي راشد المطيري

يقوم هذا البحث على دراسة العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق ودرجة انخفاض سعر الإصدار عن سعر الإغلاق (الخصم Discount) في اليوم الأول لطرح تعامل الأسهم الموسمية للشركات المدرجة في سوق المال الأمريكية. وفي عينة مكونة من 280 شركة أصدرت أسهمها في سنة 1998، تم التوصل إلى أن الشركات التي بها لجان تدقيق مستقلة كانت درجة الخصم في أسهمها أقل من تلك التي في الشركات التي لا يوجد بها لجان تدقيق مستقلة. إضافة إلى ذلك فإن الشركات التي تتميز فيها لجان التدقيق بأعضاء ذوي مهارات أو كفاءة تتمتع بدرجة خصم أقل انخفاضاً منها في الشركات الأخرى. وكذلك فإن هناك دعم جزئي للفرضية التي تشير بوجود علاقة عكسية بين نشاط لجنة التدقيق والخصم. وبصورة عامة فإن هذه النتائج تدعم فرضية أنّ خصائص أعضاء لجنة التدقيق تعزز من قدرة الشركة على تقليص أثر تباين المعلومات، وزيادة قدرتها على تجميع رؤوس الأموال.

المجلد : 16 العدد : 3 September 2009

المجلد : 15 العدد ember 2008

Sept 3 :

أثر النمو، والحجم، ودرجة الرفع المالي على المحتوى المعلوماتي للتدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والأرباح المحاسبية: دليل من الأردن - قطاع الصناعة

زهران محمد علي دراغمة

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم دليل من الأردن حول تأثير نمو الشركة، وحجمها، ودرجة الرفع المالي فيها على المحتوى المعلوماتي للأرباح المحاسبية، والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية من خلال تطبيق نموذج Charitou et al., (2001) على عينة تشمل 31 شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمّان خلال الأعوام 1998– 2002م. وعلى ذلك فإن النتائج تشير إلى وجود محتوى معلوماتي للأرباح المحاسبية، والتدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية، وأن المحتوى المعلوماتي للأرباح المحاسبية، والتدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية يزداد للشركات عالية النمو، وصغيرة الحجم، وذات الرفع المالي المنخفض.

الفجوات المتوقعة في مراجعة الشركات في الأسواق النامية: دليل من المملكة العربية السعودية

عبدالرحمن علي التويجري

هذه الدراسة محاولة لدراسة الفجوات المتوقعة والبارزة في مراجعة الشركات في الدول النامية باستخدام المملكة العربية السعودية مثالاً، ثم عرض مقترحات لسدّ تلك الفجوات، اعتماداً على أسلوب المقابلة مع 128 فرداً يمثلون خمس مجموعات مختلفة: أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، مراجعين خارجيين، رؤساء أقسام المراجعة الداخلية في قطاع الأعمال، مديري الشركات أو نائبيهم، أشخاصاً يشغلون وظائف ذات أهمية خاصة للدراسة. وقد تم تحديد خمسة أنواع من الفجوات هي: 1) الفجوة بين ما يتوقع مديرو الشركات من المراجعين الخارجيين عند أداء مهمة المراجعة المستقلة، وبين مهمة المراجعة الخارجية الحقيقية، 2) الفجوة بين الكيفية التي يجب أن تقدر بها إدارة الشركة المراجعة الداخلية لديها، وبين التقدير الواقعي للمراجعة الداخلية بواسطة الإدارة، 3) الفجوة بين ما يتوقعه الذين تتم مراجعتهم (المراجعون) من المراجعين الداخليين عند أدائهم لمهنة المراجعة، وبين مهمتهم الحقيقية، 4) الفجوة بين متطلبات قطاع الأعمال في المراجعين الداخليين (العلمي والعملي) وما يمتلكه المراجعون الداخليون من كفاءة في الواقع، 5) الفجوة بين مجال المراجعة الداخلية كما حددته المعايير المهنية SPPIA، وبين ما يقوم به المراجعون الداخليون على أرض الواقع. إن بروز مثل تلك الفجوات ينتج عنه تأخر تطور مهنة مراجعة الشركات، كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف محكومية (إدارة) الشركات. ومن الطرق الممكن أن تساعد على تضييق تلك الفجوات: أ) تثقيف الأطراف ذات العلاقة بدور المراجعة الداخلية والخارجية وتعليمهم وكيف يمكن التعاون فيما بينهما، ب) تقوية أواصر التعاون فيما بين المراجعة الداخلية وبقية وحدات المنشأة (الأطراف المراجعة)، ج) تبني إستراتيجية جيدة للتأكد من تمتع مراجعي الشركة بالكفاءة المرجوة، 3) تأسيس هيئة مهنية ذات فعالية لتطوير مهنة المراجعة الداخلية في المنطقة.

May 2006 المجلد : 13 العدد : 2

استخدام النسب المالية في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الأردنية باستخدام التحليل التمييزي وتحليل اللوجت

محمد تيسير الرجبي

تهدف هذه الدراسة إلى استخدام النسب المالية و أساليب التحليل التمييزي و اللوجستي لإنشاء نماذج إحصائية للتنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمّان المالية. و شملت العينة 26 زوجا من الشركات الفاشلة و الناجحة، و تغطي الفترة من 1991 حتى 2002. و تم استخدام 25 نسبة مالية تقيس السيولة و الربحية و الرفع المالي و النشاط. و تم التوصل إلى أن النموذج

التمييزي و النموذج اللوجستي يستطيعان التنبؤ بفشل الشركات قبل حدوثه بسنة، و بدقة تساوي 96%. و هذا يشير إلى أن هذه النماذج يمكنها التنبؤ بفشل الشركات الأردنية كما هو الحال عند استخدامها في التنبؤ بفشل الشركات الأجنبية، و لكن مع اختلاف النسب المالية. و للتحقق من الدقة الخارجية لهذه النماذج تم استخدام أسلوب جاكنايف، و تبين أن النتائج التي تم التوصل إليها دقيقة. و قد انخفضت قدرة هذه النماذج على التنبؤ كما في الدراسات الأخرى- ابتداء من السنة الثانية و إلى السنة الخامسة قبل سنة الفشل

المجلد : 12 العدد : 3 September 2005

مراجعي الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي

عبدالرحمن علي التويجري

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف عن قرب على درجة الاستقلالية التي يتمتع بها المراجعون الداخليون في دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى معوقات الاستقلالية. وقد اتضح من خلال تحليل الردود الواردة من 116 شركة خليجية أن الجهة المسئولة عن تعيين وفصل رئيس قسم المراجعة الداخلية في غالبية هذه الشركات ليست مجلس الإدارة ولا لجنة المراجعة. كذلك لا ُيرفع تقرير المراجعة النهائي في غالبية الشركات إلى إحدى تلك الجهتين اللتين تعدّان قمة التنظيم: مجلس الإدارة و لجنة المراجعة. كذلك مما يؤثر سلباً على موضوعية المراجعين الداخليين في دول الخليج قيامهم بأعمال تنفيذية غير المراجعة. من خلال تحليل الارتباطات في بيانات العينة, اتضح أنه في أقسام المراجعة الداخلية في البنوك، وكذلك في أقسام المراجعة الداخلية الكبيرة، وأيضاً حينما يكون رئيس قسم المراجعة الداخلية عضوا في معهد المراجعين الداخليين فإن المراجعين الداخليين في هذه الحالات يكونون أكبر استقلالاً من نظرائهم في الأقسام الأخرى

المجلد : 12 العدد : 1 January 2005

تحسين الأداء في المصارف العمانية باستخدام نظام تخصيص التكاليف على أساس الأنشطة

منير شاكر محمد

يهدف هذا البحث إلى اختبار مضامين استخدام نظام تخصيص التكاليف على أساس الأنشطة في قطاع المصارف العمانية. وقد اختير احد المصارف لهذا الغرض، لإجراء الدراسة الميدانية. ويفترض البحث وجود علاقة ايجابية بين استخدام النظام وربحية المصرف، ومن ثم كفائتة في الأداء. وقد دلت نتائج البحث على أن تطبيق النظام في المصارف المذكورة يؤدي إلى تحقيق تخفيضات ملموسة في تكلفة كثير من الأنشطة . وقد تم تحديد تلك الأنشطة وسبل تخفيض التكلفة فيها. كما حدد البحث الأنشطة التي تسهم بفاعلية في ربحية المصرف، ومن ثم إمكانية توجيه نصيب أوفر من الاستثمار فيها

بهدف تطويرها وتعزيز إسهامها في الربحية ورفع كفاءة المصرف. وقد أشار البحث إلى بعض الدراسات المقارنة في هذا المجال وخاصة تلك التي أجريت على القطاع المصرفي في الأردن، وأجرى مقارنة بين طبيعة المشكلات التي يواجهها تطبيق النظام في كلا البلدين، كما خلص إلى توصيات محددة بهدف الاستفادة من تطبيقات النظام ومزاياه

فجوة التوقعات

---

1 - مقدمـة:

واجهت مهنة المراجعة أزمة المسئولية والمصداقية وفقدان الثقة في السنوات الأخيرة نتيجة تزايد الأزمات المالية والاقتصادية على المستوى المحلى والعالمي بالشكل الذي أدى إلى تساؤل العديد من المستثمرين المحتملين والمساهمين والرأي العام من الذين أصابهم الضرر نتيجة إفلاس وانهيار الكثير من الشركات والبنوك عن سبب عدم أعطاء مراقبي الحسابات أشارات تحذير بخصوص الحالة الاقتصادية لتلك الشركات مثال ذلك ما حدث في شركات توظيف الأموال وبنك الاعتماد والتجارة في مصر , والانهيارات المالية للعديد من الشركات الأمريكية الكبرى خلال الأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين مثل شركة انرون للطاقة .

ويمكن القول أن تلك الانتقادات الواسعة وما يتبعها من تحريك الدعاوى القضائية ضد مكاتب المراجعة تعبر عن التباين الموجود بين اعتقادات وادراكات مستخدمي القوائم المالية لواجبات ومسئوليات مراقبي الحسابات , وبين اعتقاد وإدراك المراقب نفسه لتلك المسئوليات وهو ما أدى إلى ظهور ما أصطلح على تسميته بفجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية.

وهذه الفجوة ما هي إلا زعزعة لثقة المستثمرين والأطراف الأخرى من مستخدمي القوائم المالية بالنسبة للخدمات التي تقدمها مهنة المراجعة الأمر الذي ينعكس على مصداقيتهم في القوائم المالية التي تمثل مصدر المعلومات الاساسى لاتخاذ القرارات (Sikka et al.1998,P.299).

لذلك زاد الاهتمام بحوكمة الشركات على المستوى الدولي والمحلى , في محاولة لاستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية في التقارير . فعلى المستوى الدولي , اهتمت المنظمات الدولية بوضع مبادى لحوكمة الشركات لتكون بمثابة نقاط مرجعية يتم الاسترشاد بها عند تطبيق هذه المبادى في الواقع العملي . ومن أهم الأمثلة ,مبادى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات والتي أصدرت في عام 1999 وروجعت في عام 2004

(OECD,2004) ومبادى معهد التمويل الدولي في مجال حوكمة الشركات والآليات اللازمة لتشغيل هذه المبادى (IIF,2002,PP.11-19).

وعلى المستوى المحلى , تتزايد الأهمية المحورية الخاصة بقواعد وتطبيقات حوكمة الشركات في مصر , ففي عام 2001 تم الانتهاء من أول تقرير لتقييم حوكمة الشركات في مصر ,حيث قام البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية , وشارك فيه عدد من المراكز البحثية ومكاتب المحاسبة والمراجعة والمهتمين من الاقتصاديين والقانونيين . (World Bank –IMF,sep. 2001) .

كذلك صدر في أكتوبر عام 2005 دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بمصر , ودليل حوكمة شركات قطاع الأعمال العام (وزارة الاستثمار , مركز المديرين ,أكتوبر 2005). وقد أشار تقرير البنك الدولي – السابق الإشارة إليه – إلى أن مفهوم ومبادى حوكمة الشركات في مصر متواجدة في نسيج عدد من القوانين الحاكمة ولوائحها التنفيذية , ومن أهمها قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 , وقانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991 , وقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 , وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 , وقانون التسوية والإيداع والحفظ المركزي رقم 93 لسنة 2000 , وغيرها من القوانين التي ترتبط بحوكمة الشركات المصرية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

ويلاحظ أن هناك علاقات تأثيرية بين الآليات المختلفة لتطبيق حوكمة الشركات , فعلى سبيل المثال , وجود قانون فعال للشركات يحدد السجلات المحاسبية التي يجب إمساكها والقوائم المالية التي يجب نشرها من الممكن أن يؤدى إلى تفعيل الآليات المحاسبية المتعلقة بإعداد التقارير المالية وبما يحقق الإفصاح والشفافية من اجل الوفاء بمتطلبات هذا القانون , كما أن وجود لجنة مراجعة فعالة كمجموعة فرعية من أعضاء مجلس الإدارة لديها المستوى الملائم من الالتزام والاستقلال والخبرة المحاسبية والمالية تتولى الإشراف المستقل على عملية إعداد التقارير المالية

من الممكن أن يؤدى إلى ارتفاع مستوى جودة الآليات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية , ووجود قواعد محددة لمتطلبات الإفصاح والشفافية للشركات التي يتم قيد أوراقها المالية بالبورصات من الممكن أن يؤدى إلى تفعيل الآليات المحاسبية اللازمة لتحقيق تلك المتطلبات .
(العسيلي , 2005) .
ونظرا لتعدد العلاقات التأثيرية بين الآليات المختلفة لتطبيق حوكمة الشركات , فانه سوف يتم التركيز في هذا البحث على دراسة واختبار العلاقة التأثيرية بين فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية بمصر واليات حوكمة الشركات .
والسؤال الذي يمكن طرحه الآن :ما هي إمكانيات تفعيل آليات حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات بين مراقبي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية ؟ ويأتي هذا البحث كمحاولة للإجابة على السؤال السابق .
2 - مشكلة البحث:
تعمل آليات حوكمة الشركات بصفة أساسية على حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوي المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة من خلال إحكام الرقابة والسيطرة على أداء إدارة الشركة، ومراقب الحسابات. ويمكن تصنيف مجموعة الآليات المستخدمة إلى نوعين من آليات الحوكمة، حيث يختص النوع الأول بإدارة المنشأة ذاتها، مثل قوة إدارة المراجعة الداخلية داخل الشركة، مدى التزام إدارة الشركة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية، قوة واستقلال لجنة المراجعة، ودرجة اعتماد إدارة الشركة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة.
بينما يختص النوع الثاني بمراقب الحسابات، الذي يقوم باعتماد القوائم والتقارير المالية الخاصة بالشركة وإبداء رأيه الفني عليها، وتشمل آليات تحقق الرقابة على أداء مراقب الحسابات مثل التغير الإلزامي لمراقب الحسابات بصفة دورية، درجة استقلال مراقب الحسابات، مدى التزام مراقب الحسابات بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمحلية، معايير رقابة الجودة، ومدى تقديم مراقب الحسابات لخدمات مهنية استشارية للشركة محل المراجعة.
ومن ناحية أخرى، فقد توصلت الدراسات Sweeney (1997), Epstein (1994) راضي (1999)، صالح (2003)" إلى وجود فجوة توقعات في بيئة المراجعة بين توقعات مستخدمي تقرير مراقب الحسابات وبين ما يقدمه مراقب الحسابات فعلاً في تقريره، الأمر الذي أدى إلى فقدان الثقة في المعلومات المالية التي يحتوي عليها تقرير مراقب الحسابات.
وتتمثل مشكلة البحث في محاولة دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية بمصر .
3 - هدف البحث:
تهدف الدراسة في هذا البحث – بشكل رئيسي – إلى استطلاع آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين في مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات بين مراقبي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية، ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:
أ - دراسة وتحليل مفهوم فجوة التوقعات في بيئة المراجعة.
ب - تحديد آليات حوكمة الشركات وعلاقتها بفجوة التوقعات في بيئة المراجعة.
جـ- تحديد مدى صحة فروض الدراسة والتي تتناول اختبار العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وبين فجوة التوقعات في بيئة المراجعة.
د - دور مهنة المحاسبة والمراجعة في محاولة تضييق تلك الفجوة في ضوء نتائج الدراسة الميدانية وما ورد بالأدب المحاسبي والقواعد المنظمة لمحتوى تقرير مراقب الحسابات.
4 - أهمية البحث:
ترجع أهمية هذه الدراسة للاعتبارات التالية :
أ – ندرة البحوث التطبيقية التي أجريت في مجال العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وتضييق فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية , حيث اهتمت معظم الدراسات السابقة باختبار العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وبين كل من : قرار قبول العميل , أجراء الاختبارات الأساسية وتوقيتها , الإفصاح عن عناصر الحوكمة ,دعم مراقب الحسابات في خلافاته مع الإدارة ,
قرارات مراقبي الحسابات بشان تخطيط عملية المراجعة .
ب – وجود تصور في الدراسات السابقة حيث اقتصرت على دراسة بعض آليات الحوكمة دون الأخرى , وكذلك اقتصرت على دراسة أثار بعض آليات حوكمة الشركات على بعض مراحل عملية المراجعة دون الأخرى .
ج – الدراسات السابقة طبقت في بيئات أجنبية مثل أمريكا , استراليا , كندا , وسنغافورة ولا توجد دراسات تطبيقية في هذا المجال بمصر ,فهذا البحث ينطوي على دراسة تطبيقية في مجال الممارسة المهنية بمصر .
5 - منهج وخطةالبحث:
في إطار محاولة تحقيق أهداف البحث يتبع البحث المنهجين الاستقرائي والاستنباطي معاً وذلك بهدف استقراء وتصنيف أدبيات المراجعة والمعايير المهنية في مجال حوكمة الشركات وفجوة التوقعات في بيئة المراجعة، محاولة استكشاف أسباب وجود تلك الفجوة، واستنباط الحلول الممكنة لتضييق تلك الفجوة.
في ضوء مشكلة البحث وهدفه ومنهجه تتضمن خطة البحث ثلاث مباحث هي:
المبحث الأول : استقراء وتقييم الدراسات السابقة فى مجال فجوة التوقعات

بصفة عامة وبمصر بصفة خاصة.
المبحث الثاني : استقراء وتقييم الدراسات السابقة فى مجال حوكمة الشركات بصفة عامة والعلاقة بفجوة التوقعات بصفة خاصة.
المبحث الثالث : استقراء وتقييم الوضع فى مصر بشأن العلاقة بين حوكمة الشركات واشتقاق فروض البحث.
المبحث الرابع : النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة .

المبحث الأول
استقراء وتقييم الدراسات السابقة فى مجال فجوة التوقعات بصفة عامة وبمصر بصفة خاصة
1 - مفهوم فجوة التوقعات:
توصلت اللجنة التي شكلها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والمعروفة باسم لجنة كوهين إلى وجود فجوة توقعات في المراجعة، وأن سبب هذه الفجوة أن المستخدمين لتقارير مراقب الحسابات يتوقعون من مراقبي الحسابات أن يتغلغلوا داخل أنشطة وعمليات المنشأة، وأن يعدو تقارير عن أداء الإدارة، وأن يكتشفوا العمليات غير القانونية والاختلاسات وعدم تلبية مراقبي الحسابات لتوقعات المستخدمين في تلك الأوجه أدى إلى ظهور فجوة التوقعات (AICPA, 1978) كما يعرف (Lee, 1994) فجوة التوقعات بأنها التباين بين ما هو متوقع أن يحققه مراقبي الحسابات وبين الأداء الفعلي لهم، حيث ترتبط تلك الفجوة بالأداء الفعلي للأعمال، وإخفاق مراقبي الحسابات في أداء عملهم بالشكل المطلوب. كما عرفها باحثان آخران (Chandler & Edwards, 1996) بأنها تعني الفارق الجوهري بين ما يتوقعه المجتمع من عملية المراجعة وما تقدمه مهنة المراجعة فعلاً للمجتمع.
مما سبق يتضح أن فجوة التوقعات تشير عموماً إلى الاختلاف فيما بين ما يقوم به أو ما يمكن أن يقوم به مراقبي الحسابات وبين ما ينبغي أو ما يتوقع أن يقوم به مراقبي الحسابات على أساس توقعات المجتمع المطلوبة منهم.
وتتكون فجوة توقعات المراجعة من فجوات عديدة مختلفة بين مراقبي الحسابات وبين كل واحد من المجموعات المستخدمة الأخرى أو بينهم وبين الجمهور العام. إن كل من المجموعات المستخدمة والجمهور غالباً ما يشار إليها بتعبير أصحاب الشأن والمصلحة في الشركة.
ويرى (لطفي، 2003) أنه بخلاف الأطراف أصحاب المصلحة الذين يهتمون بنتائج الأعمال والموقف المالي للشركات الفردية، فإن هناك أطراف يمثلون الزعماء والأطراف ذات الضغط الذين يتعين أخذهم في الاعتبار عندما يتم دراسة فعالية وظيفة المراجعة وفجوة توقعات المراجعة على النحو التالي:
أ) السياسيون: قد يكون لديهم مصلحة حقيقية من وراء أداء مراقبي الحسابات، لذلك إذا ما كان هناك غش جوهري في مجتمع في طور البناء، ولم يتم اكتشاف ذلك الغش عن طريق مراقب الحسابات، فإن الجمهور العام قد يلوم ويعاتب السياسيين عن عدم ضمانهم وتأكيدهم على أن عملية المراجعة كانت فعالة. قد يتزايد نطاق عملية المراجعة كأستجابة لمثل ذلك الضغط من الجمهور العام، وقد يحتمل بالطبع أن يكون له أثر على التوقعات من عملية المراجعة.
ب) المنظمين: وهم القائمين على مصلحة الشركات أو هيئة سوق المال أو الجهات المتعددة المحددة عن طريق قانون الشركات أو قانون رأس المال أو مجلس ممارسات المراجعة ومجلس التقارير المالية بالإضافة إلى مجلس المعايير المحاسبية. ومن الأهمية بمكان القول بأن عملية التنظيم قد غيرت العلاقات عن طريق فرض واجبات ومسئوليات على البعض وإعطاء حقوق للبعض الآخر مما قد يكون له أثر على التوقعات من عملية المراجعة.
جـ) الأكاديميين: يأخذ الأكاديميون في السنوات الحديثة مزيد من الأهمية لتفعيل عملية المراجعة، وقد يكون هناك جدال حول وجود تأثير لبعض الأكاديميين على ما الذي يعتقده الجمهور العام بخصوص التنظيمات المهنية ومراقبي الحسابات، وربما للمدى الذي معه يغيرون من نطاق اتجاهات تلك الجهات ومراقبي الحسابات.
ويميل الباحث إلى تبني تعريف (P0rter, 1993) لفجوة التوقعات في المراجعة بأنها الفرق بين ما يقوم به أو ما يمكن أن يقوم به مراقبي الحسابات، وبين ما ينبغي أو ما يتوقع أن يقوم به مراقبي الحسابات على أساس توقعات المجتمع المطلوبة منهم، وقد حددت هذه الدراسة مكونات فجوة التوقعات في المراجعة بالتالي:
1 - فجوة المعقولية: وتنشأ نتيجة التباين بين ما يتوقع المجتمع (المستفيدين من خدمات المراجعة) من مراقبي الحسابات إنجازه، وبين ما يستطيع مراقب الحسابات إنجازه بصورة معقولة.
2 - فجوة الآداء: وتنشأ نتيجة التباين في التوقعات المعقولة من جانب المجتمع (المستفيدين) لما يجب أن يقوم به مراقب الحسابات وبين الأداء الفعلي لمراقب الحسابات. وتنقسم إلى:
أ) الفجوة بين المهام التي يمكن توقعها بصورة معقولة من مراقبي الحسابات والمهام المطلوبة من مراقبي الحسابات من خلال المعايير والإصدارات المهنية ويطلق عليها نقص المعايير.
ب) الفجوة بين المعايير المتوقعة للآداء للمهام الحالية لمراقبي الحسابات والآداء الفعلي لهم ويطلق عليها عدم كفاية أو قصور الأداء.
ويرى الباحث أن التحديد السابق لمكونات فجوة توقعات المراجعة، كان محدوداً في نطاقه، فلم يدرس كافة عناصر فجوة توقعات المراجعة. على سبيل المثال فالاستقلال والحياد لم يتم عرضه بالرغم من أنه

يعتبر أحد الجوانب الهامة للفجوة، كما لم يتم تحديد جوانب الضغوط كأحد الأسباب الممكنة لحدوث تلك الفجوة. وقد حددت دراسة (لطفي، 2003) سببين محتملين لتلك الفجوة هما:
أ) نقص الكفاية المهنية والتي تتضمن نقص العناية، نقص المعرفة، نقص الخبرة.
ب) نقص استقلال مراقب الحسابات عندما يؤثر أصحاب المصلحة ذو النفوذ القوي على كفاية واستقلال مراقب الحسابات عن طريق فرض متطلبات محددة فعلى سبيل المثال يفشل مراقب الحسابات في التقرير الذي يعده عن شكه بخصوص استمرارية المنشأة في مزاولة نشاطها.
2 - الدراسات السابقة:
وتشير الدراسات إلى تزايد الاهتمام حول واجبات مراقب الحسابات فيما يتعلق بالعديد من القضايا التي تهم الأطراف المختلفة المستفيدة من خدماته، ونظراً لأهمية تقرير مراقب الحسابات والدور المنوط به، فقد أهتمت بعض هذه الدراسات بالتعرف على دور تقارير المراجعة في تحسين عملية الاتصال بين مراقبي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية، بينما اهتم البعض الآخر بالتعرف على توقعات المستفيدين من خدمات المراجعة بخصوص مسئوليات مراقبي الحسابات ومحاولة تحقيقها.
ففي دراسة عن صياغة تقرير المراجعة والمصطلحات التي يستخدمها مراقب الحسابات للتعبير عن رأيه حدد (Holt and Maizer, 1999) بعض العوامل المرتبطة بالمعاني الخاصةبكل من مصطلحي الصدق والعدالة. فبالنسبة للعدالة يقصد بها اتفاق القوائم المالية مع الأعراف والمبادئ المحاسبية المقبولة متضمناً الإفصاح المناسب والكافي عن البيانات المالية والسياسات المحاسبية المطبقة، كذلك اتفاقها مع متطلبات العقد الابتدائي والنظام الأساسي واللوائح المعمول بها بالمنشأة، وكافة متطلبات القوانين المنظمة لأعمال المنشأة. أما بالنسبة للصدق فيقصد به أن تكون القوائم المالية ذات مصداقية بحيث لا تحتوي على تحريف أو تشويه متعمد للبيانات التي تتضمنها، كما أنها خالية من أي حذف أو إغفال لبيانات تكون لها أهميتها في التعبير عن المركز المالي الحقيقي أو نتائج أعمال المنشأة. وفي إطار الدراسات التي قامت باستطلاع آراء الفئات المهتمة بتقرير مراقب الحسابات فقد أجرى كل من (Epstein and Gliger, 1994) دراسة لاستطلاع وجهة نظر المستثمرين في التأكيدات الواردة بتقرير مراقب الحسابات، واستخلصا وجود فجوة كبيرة بخصوص تلك التأكيدات. فبينما يشير 51% من المستثمرين الذين تم استقصاء آراءهم إلى اكتفائهم بالتأكيد المعقول من جانب مراقب الحسابات على عدالة القوائم المالية، أشار نحو 47% إلى حاجاتهم إلى تأكيد مطلق من جانب مراقب الحسابات بعدالة القوائم المالية وخلوها من الأخطاء المؤثرة. ولتخفيض هذه الفجوة أكد الباحثان على ضرورة إعادة النظر في دور مهنة المراجعة وطبيعة الرأي في تقرير مراقب الحسابات.
وفي نفس الاتجاه أستخلص (Gibson et al., 1998) ضرورة إيجاد أرضية مشتركة بين المراقب من جهة وعملاؤه ومستخدمي تقرير المراجعة من جهة أخرى، بخصوص تحديد أهداف وطبيعة عمليات المراجعة، ومسئوليات كل من الإدارة والمراقب، على أن يضمن في تقرير المراقب صراحة. كلما تم إجراء دراسة أخرى بهدف التعرف على توقعات المستفيدين من خدمات المراجعة فيما يتعلق بمسئوليات مراقبي الحسابات ومحاولة تحقيقها، حيث أوضحت دراسة (Gay et al., 1997) أن مستخدمي القوائم لديهم توقعات غير معقولة بخصوص مسئوليات مراقبي الحسابات عن اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة توعيتهم بمسئوليات مراقبي الحسابات وحدود عملية المراجعة، ودرجة التأكد الذي يمكنهم توقعه بمعقولية من مراجعة القوائم المالية.
وفي دراسة أخرى قام بها (Sweeney, 1997) لتوقعات مستخدمي القوائم المالية الخاصة بمدى مساهمة مراقب الحسابات في جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، توصل الباحث إلى أن هذه التوقعات تكون غالباً مختلفة مع توقعات مراقبي الحسابات، وخلصت الدراسة إلى وجود اختيارين لدى المهنة لمعالجة فجوة التوقعات:
- محاولة تعليم المجتمع مضمون وأهداف عملية المراجعة.
- تغيير طبيعة وظيفة المراجعة للوفاء بتوقعات مستخدمي القوائم المالية.
وقد أوضحت الدراسة أن الفشل في علاج فجوة التوقعات قد يؤدي إلى فرض نظم أو تدخلات على المهنة من خارجها.
كما تناولت دراسة (Humphrey et al., 1992) دراسة فجوة التوقعات في المملكة المتحدة، وذلك اعتماداً على استقصاء بريدي للوقوف على معتقدات وتصورات مستخدمي القوائم المالية حول الأمور المرتبطة بفجوة التوقعات. ولقد كان من أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسة التأكيد على الوجود الفعلي لفجوة التوقعات في المملكة المتحدة، والوقوف على العديد من الأسباب التي تتعلق باختلاف وجهات النظر بين مراقبي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية حول طبيعة المراجعة والمهام الحالية لمراقبي الحسابات والدور المرتقب منهم، كما قدمت الدراسة بعض المقترحات الخاصة بتضييق تلك الفجوة.
وفي نفس الأتجاه يقرر (Zeune, 1997) في دراسته أن رفض مراقبي الحسابات لقبول مسئولية الحماية من الغش والتلاعب أدى إلى فجوة توقع بين مهنة المراجعة ومستخدمي القوائم المالية، كما أوصت الدراسة أن أحد وسائل تضييق فجوة التوقعات هو قبول مراقبي الحسابات مزيداً من مسئولياتهم الإيجابية في البحث عن الحماية من الغش والتلاعب.
وباستعراض أهم ما جاء بالأدب المحاسبي وما تناوله بعض الباحثين من دراسات وبحوث بخصوص تقرير مراقب الحسابات وفجوة التوقعات، فإنه يمكن استخلاص النتائج التالية:
- وجود فجوة ما بين توقعات كل من المستثمرين ومستخدمي التقرير بصفة عامة من جهة، ووجهة نظر مراقبي الحسابات من جهة أخرى بخصوص دور ومسئوليات كل من الإدارة والمراقب عن القوائم المالية،

وطبيعة التأكيدات والرأي الذي يرد في التقرير.
- على الرغم من أن تعبير فجوة التوقعات قد أصبح مألوفاً في مهنة المراجعة إلا أن مسببات تلك الفجوة لم يتم الاتفاق عليها بشكل قاطع في معظم الدراسات وتختلف تلك المسببات من بيئة إلى أخرى وعلى حسب درجة تقدم المنظمات المهنية ودور المراجعة في المجتمع ودرجة استقلال مراقب الحسابات ومسئوليته عن اكتشاف الأخطاء والغش في المراجعة ومدى وجود أتصال فعال في بيئة المراجعة.
قدمت دراسة (راضي، 1999) إطاراً استراتيجياً شاملاً لتضييق فجوة التوقعات ينطوي على أربعة عوامل متداخلة ومتكامل هي:
1 - دراسة توقعات المستفيدين من خدمات المراجعة، وتوسيع مسئوليات مراقب الحسابات.
2 - زيادة فاعلية الاتصال في بيئة المراجعة، وتنمية البعد التعليمي والإعلامي عن دور مراقب الحسابات ومسئولياته.
3 - تدعيم استقلال مراقب الحسابات.
4 - تفعيل الدور الذي تلعبه المنظمات المهنية في تنظيم ورقابة المهنة.
هذه العوامل تتشابه مع آليات حوكمة الشركات والتي يمكن التعبير عن نطاقها بأنها عمليات التفاعل المتبادلة والمستمرة بين الأطراف الداخلية والخارجية للشركة والتي تتمثل في مجلس الإدارة، الإدارة، المساهمين، الأطراف ذوي العلاقة (Julie Margret, 2001) ولكن ما مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة توقعات المراجعة هذا ما ستتناوله الدراسة في المبحث التالي.

الفصل الثاني
استقراء وتقييم الدراسات السابقة فى مجال حوكمة الشركات
بصفة عامة والعلاقة بفجوة التوقعات بصفة خاصة

أولاً – مفهوم حوكمة الشركات:
جاء موضوع حوكمة الشركات استمراراً للبحث المتواصل عن تعزيز أداء الشركات، ومنها على سبيل المثال نظرية المنشأة، ونظرية الوكالة، والفصل بين الملكية والإدارة، وهياكل الملكية وتمويل المنشآت، وعلاقة الإدارة بالمساهمين، وأصحاب المصالح وغيرها من النظريات. ونتيجة لارتباط موضوع حوكمة الشركات بمجالات وأطراف مختلفة، كالإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، ظهر كثير من التعريفات المتنوعة لحوكمة الشركات.
فقد عرفها البعض (Demirag, I., et al., 2000) بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، وذلك من خلال إيجاد الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة شئون الشركة، وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة، وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل، مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة.
ويهتم هذا المصطلح بالممارسات والكيفية التي يتم بها ضبط أداء الشركات ورفع كفاءتها ومجموعة التدابير التي يتم من خلالها متابعة أداء إدارة الشركات والرقابة عليها، ومعالجة المشكلات الناجمة عن ذلك، والعلاقة بين الجهات التي تحكم عمل الشركات من الداخل والخارج.
ويعد أسلوب حوكمة الشركات وسيلة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين، كما يؤدي إلى خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة، علاوة على تطوير القيم الاساسية لاقتصاد السوق في المجتمع (Hopkins, M., 2000)
ويخلص الباحث مما سبق إلى أن مفهوم حوكمة الشركات يهتم بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة، بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة.
ثانياً – أهداف حوكمة الشركات:
يساعد الأسلوب الجيد لحوكمة الشركات في دعم الأداء الاقتصادي والقدرات التنافسية وجذب الاستثمارات للشركات والاقتصاد بشكل عام من خلال الوسائل التالية: ((Moureen, 2004
1 - تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.
2 - تحسين وتطوير إدارة الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة وضمان اتخاذ قرارات الربح أو السيطرة بناء على أسس سليمة، بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.
3 - تجنب حدوث أزمات مصرفية حتى في الدول التي لا يوجد بها تعامل نشط على معظم شركاتها في أسواق الأوراق المالية.
4 - تقوية ثقة الجمهور في نجاح الخصصة، وضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها، وبالتالي إتاحة المزيد من فرصة العمل، وزيادة التنمية الاقتصادية.
5 - ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعمال والدائنين والأطراف الأخرى ذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للإفلاس.
ويخلص الباحث مما سبق إلى أن حوكمة الشركات تهدف إلى تحقيق ما يلي:
1 - الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.

2 - تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.
3 - إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.
4 - المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات، بحيث تتحول مسئولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمون ممثلة في الجمعية العمومية للشركة.
5 - عدم الخلط بين المهام والمسئوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه.
6 - تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
7 - تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب.
8 - إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين، والإضطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات.
9 - تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، وعدم حدوث إنهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

ثالثاً – الدراسات السابقة:

1 - دراسة (Klein, 2002)

تناولت هذه الدراسة المحددات الاقتصادية لاستقلال لجنة المراجعة، حيث أجريت الدراسة على عينة من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة المراجعة للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية الأمريكية SEC، وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين كل من: حجم مجلس الإدارة واستقلال مجلس الإدارة وبين استقلال لجنة المراجعة، في حين تبين وجود علاقة عكسية بين كل: نمو إيرادات الشركة أو تدفقاتها النقدية، تعرض الشركة لخسائر متتالية في الماضي، تزايد عدد المساهمين من الخارج في مجلس لجنة المراجعة وبين استقلال لجنة المراجعة، بينما لم يوجد تأثير معنوي لكل من: نسبة الديون إلى الأصول، نسبة الأسهم المملوكة بواسطة المديرين الخارجيين، كون المدير التنفيذي عضو في لجنة مكافآت أعضاء المجلس، على استقلال لجنة المراجعة.

وعلى الرغم مما سبق، إلا أن الدراسة لم تحاول تطبيق اقتراح لجنة BRC (Blue Ribbon Committee) الخاص بضرورة أن يكون جميع أعضاء لجنة المراجعة ذوي خبرة في المحاسبة المالية، وأيضاً لم تحاول الربط بين استقلال لجنة المراجعة وبين آليات حوكمة الشركات البديلة، هذا بالإضافة إلى عدم تعرضها للعلاقة بين تقصي استقلال لجنة المراجعة وبين معدلات حدوث الغش في القوائم المالية.

2 – دراسة (Cohen and Hanno, 2000)

قامت هذه الدراسة بفحص آثار أنشطة حوكمة الشركات وأنشطة فلسفة رقابة الإدارة على أحكام مراقبي الحسابات المتعلقة بقبول العميل وبالاختبارات الأساسية، واعتمدت الدراسة في وصف أنشطة حوكمة الشركات وأنشطة رقابة الإدارة على أمثلة تقرير لجنة حماية التنظيمات الإدارية COSO 1992، ولقد أجريت الدراسة على 96 مراقب حسابات في أمريكا نصفهم لديه خبرة في مجال قبول العميل، أما النصف الآخر فلديه خبرة في مجال الاختبارات الأساسية، ولقد وزعت عليهم قوائم أستقصاء لحالة عملية تمثل عميل مراجعة مفترض في ضوء حالتي قوة (أو ضعف) أنشطة حوكمة الشركات ورقابة الإدارة.

وتشير النتائج إلى أن أحكام مراقبي الحسابات سواء المرتبطة بقبول العميل أو بالاختبارات الأساسية تكون أكثر إيجابية في حالة قوة أنشطة حوكمة الشركات ورقابة الإدارة مقارنة بحالة ضعف أنشطة حوكمة الشركات ورقابة الإدارة، إلا أن أحكام قبول العميل تتأثر بدرجة أكثر بفلسفة رقابة الإدارة مقارنة بتأثرها بحوكمة الشركات، أيضاً فإن تقييم مراقب الحسابات لخطر الرقابة وكذلك أحكامه المرتبطة بمدى الاختبارات الأساسية تتأثر بدرجة أكثر بفلسفة رقابة الإدارة مقارنة بتأثرها بحوكمة الشركات، أيضاً تشير النتائج إلى اختلاف أحكام مراقبي الحسابات حول توقيت الاختبارات الأساسية، حيث اتفق مراقبي الحسابات حول تعديل مدى هذه الاختبارات في ضوء تقييمهم لخطر الرقابة، في حين أختلفوا حول تعديل توقيت إجراء هذه الاختبارات.

وعلى الرغم من أهمية النتائج السابقة، إلا أن هذه الدراسة لم تهتم بالعناصر الأخرى لبيئة الرقابة مثل: قوة المركز المالي للعميل، المنهج الاستراتيجي لحوكمة الشركات بدلاً من منهج توجيه أنشطة الإدارة، ودراسة أثر الحوكمة ورقابة الإدارة على مراحل أخرى لعملية المراجعة وعلى التقارير المالية وعلى العديد من قرارات المراجعة، هذا بالإضافة إلى عدم تناولها استقلال مراقب الحسابات وقوة المراجعة الداخلية بالشركة ضمن آليات الحوكمة.

3 - دراسة (Julie Margret 2001)

تناولت هذه الدراسة أثر مقدار الإفصاح الإجمالي عن عناصر حوكمة الشركات في شركة فيليب على التغيرات المالية في التقارير المالية للشركة خلال الفترة ما بين 1992 – 2000 (أي قبل اشتراط لجنة بورصة الأوراق المالية في استراليا ضرورة الإفصاح عن عوامل الحوكمة بـ 4 سنوات وبعد إصدار هذه الاشتراطات بـ 4 سنوات) وتشير النتائج إلى أن أهم عناصر الحوكمة التي تم الإفصاح عنها في التقارير المنشورة خلال فترة الدراسة هي: لجنة المراجعة، النظام الاخلاقي للشركة، تكوين المجلس، مكافأة المجلس والإدارة، الرقابة الداخلية، اللجان التنفيذية، مجلس الإدارة ولجانه، التقرير والإشراف المالي، كما تشير النتائج أيضاً إلى تغير محتوى تقارير حوكمة الشركات مع مرور الوقت وفقاً للتغير في كل من: الهيكل التنظيمي للشركة، أنشطة اعمال الشركة، المركز المالي للشركة.

4 - دراسة (Dezoart and Salterio 2001)
قام بدراسة آثار استقلال أعضاء لجنة المراجعة وكذلك معرفتهم بالتقارير المالية وبتقارير المراجعة على دعمهم لمراقب الحسابات في خلافاته مع الإدارة، وأجريت الدراسة على 68 عضو لجنة مراجعة في كندا على حالة خلافية حول السياسات الدراسية المطبقة وحول معرفتهم المتعددة وقدراتهم على حل المشاكل ومعرفتهم بالتقارير المالية وبتقارير المراجعة.
وتشير نتائج الدراسة إلى أن زيادة استقلال أعضاء لجنة المراجعة ذوي الخبرة يؤدي لزيادة دعم مراقب الحسابات، كذلك تبين وجود علاقة طردية بين معرفة عضو لجنة المراجعة بتقارير المراجعة وبين دعمه لمراقب الحسابات، في حين لا يوجد ارتباط موجب بين معرفة عضو لجنة المراجعة بالتقارير المالية وبين دعمه لمراقب الحسابات وهذا عكس المتوقع تماماً.
وعلى الرغم من النتائج السابقة إلا أن الدراسة لم تناقش تأثير أحكام أعضاء لجنة المراجعة بالعلاقات التي تؤثر على استقلالهم مثل: وجود أقارب لهم بالشركة، الحفاظ على ارتباطات هامة داخل الشركة، منح الشركة مكافأة تغير أعضاء المجلس، هذا بالإضافة إلى اقتصارها على دراسة حالة خلافية واحدة، دون الحالات البديلة الأخرى مثل: غموض موقف مراقب الحسابات، توقيت الخلاف حول التقارير، قوة العميل.
5 - دراسة (Cohen, et al., 2002)
تعرضت هذه الدراسة للعلاقة بين حوكمة الشركات وعملية المراجعة، حيث حاولت الإجابة على الأسئلة البحثية التالية:
1 - ما هي جوانب حوكمة الشركات التي يهتم بها مراقب الحسابات.
2 - كيف تؤثر حوكمة الشركات على قرارات مراقبي الحسابات بشأن تخطيط عمل المراجعة وأدائها.
3 - كيف يختلف دور وأهمية حوكمة الشركات عبر تعاقدات المراجعة المختلفة وحالات العميل المختلفة.
4 - مدى أهمية وكفاءة لجنة المراجعة مقارنة بآليات الحوكمة الأخرى في الارتباط بعملية المراجعة.
5 - ما هي وجهات نظر المراقبين للحسابات بشأن تغيير دور حوكمة الشركات في عملية المراجعة مع مرور الوقت.
6 - ما هي الكيفية المتوقعة لتغير دور حوكمة الشركات في عملية المراجعة مع مرور الوقت.
وقد أجريت الدراسة التجريبية من خلال المقابلات شبه الهيكلية مع عينة من 36 مراقب للحسابات من المراقبين التابعين لشركات مراجعة كبيرة في شمال أمريكا، وشملت العينة 11 مراقب حسابات، و 12 مدير مراجعة، 13 شريك مراجعة.
وتشير نتائج الدراسة إلى ما يلي:
1 - أن آليات حوكمة الشركات التي يهتم بها مراقب الحسابات على الترتيب هي: الإدارة، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة.
2 - أن مراقبي الحسابات يستخدموا معلومات الحوكمة بدرجة أكثر في مرحلة تخطيط المراجعة مقارنة بمرحلتي الاختبار الميداني والفحص، أيضاً أختلفت درجة استخدام المراقب لمعلومات الحوكمة تبعاً لأختلاف مركزه الوظيفي داخل شركة المراجعة.
3 - أختلاف دور وأهمية حوكمة الشركات في التأثير على عملية المراجعة وفقاً لاختلاف حالات التعاقدات (جديدة/ مالية) واختلاف حالات العميل(ذي مخاطر مرتفعة – دولي أم محلي – خاص أم عام – اختلاف صناعة العميل – وجود نظام للعمل).
4 - نقص خبرة أعضاء لجنة المراجعة، بجانب عدم كفاءة اللجنة في أداء وظائفها وفي حل خلافات مراقب الحسابات مع الإدارة، كما تؤكد النتائج على تزايد أهمية حوكمة الشركات في المستقبل نظراً لتحول المراقبين من مراجعة العمليات إلى مراجعة الرقابات إلى مراجعة حوكمة الشركات.
5 - تلعب حوكمة الشركات دوراً قوياً في حالات الغش، وكذلك عند تقديم خدمات الضرائب وخدمات التأكيد الأخرى، نظراً لاعتماد هذه الخدمات على تأكيدات الإدارة، بينما تكون الحوكمة أقل أهمية بالنسبة للخدمات الاستشارية.
وعلى الرغم من أهمية النتائج السابقة إلا أنها لم توضح ما إذا كانت آليات حوكمة الشركات التي يهتم بها مراقبي الحسابات وهي (مصداقية الإدارة، قوة واستقلال مجلس الإدارة، استقلال لجنة المراجعة) كافية لدعم جودة التقارير المالية وكفاءة وفعالية عملية المراجعة أم لا، هذا بالإضافة إلى صغر حجم عينة الدراسة، وعدم تناولها باقي آليات حوكمة الشركات.
6 - دراسة (Goodwin and Seow 2002)
قام بدراسة آثار ستة آليات لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية ومراجعتها، وتتمثل آليات الحوكمة موضع الدراسة في: قوة لجنة المراجعة، وجود مراجعة داخلية لدى العميل، قوة السلوك الأخلاقي للشركة، تغيير شريك المراجعة، قيام مراقب الحسابات بتقديم خدمات المراجعة الداخلية للعميل، قيام مراقب الحسابات بمراجعة جميع شركات العميل، وأجريت الدراسة على عينة من المديرين ومراقبي الحسابات في سنغافورة، حيث تم توزيع 400 قائمة على المديرين وبلغت نسبة الردود 18% فقط، كما تم توزيع 200 قائمة على مراقبي الحسابات وبلغت نسبة الردود 31% فقط.
وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:
1 - أن المراجعة الداخلية لها أهمية معنوية عالية في حين أن قوة السلوك الأخلاقي للشركة كان لها أهمية معنوية ضعيفة، أما لجنة المراجعة فلم يكن لها أية أهمية معنوية.
2 - يعتقد المديرين أن التنفيذ الصارم لقوانين الحوكمة يؤثر على كل من منع واكتشاف غش الإدارة، في

حين يرى مراقبي الحسابات عكس ذلك، كما يرى مراقبي الحسابات أن وجود المراجعة الداخلية له أثر معنوي على قدرة الشركة على أكتشاف غش الإدارة.
3 - تشير النتائج إلى أن تغيير شريك المراجعة لم يكن له أثر معنوي على جودة التقارير المالية، وهذا عكس ما تطالب به التشريعات الحديثة.
4 - أن قيام المراجع بمراجعة جميع شركات العميل تساعده على مقاومة ضغوط الإدارة في حين يوجد اختلاف معنوي ضعيف لأثر هذه الآلية على قدرة المراجع على اكتشاف أخطاء القوائم المالية.
وعلى الرغم من النتائج السابقة، إلا أن الدراسة لم تتناول آليات الحوكمة الهامة الأخرى مثل: هيكل وخبرة مجلس الإدارة، قيام مراقب الحسابات بتقديم الخدمات الإدارية والإستشارية للعميل، ما إذا كان رئيس المجلس يشغل وظيفة المدير التنفيذي الرئيسي أم لا، تحديد إدراك الأطراف الأخرى المنضمة في الحوكمة مثل: المستثمرين والمراجعون الداخليون، هذا بالإضافة إلى إنخفاض نسبة الردود مما يشكك في نتائج هذه الدراسة.
7 - دراسة (Imhaff, and Eugene 2003)
تناولت هذه الدراسة العلاقة بين جودة المراجعة وحوكمة الشركات في أمريكا، حيث قامت بدراسة تحليلية للمراجعة والمحاسبة وحوكمة الشركات في الماضي والحاضر بهدف مراجعة التطور التاريخي لهما من أجل تحديد وفهم خصائصهم البارزة في الماضي والتي أدت إلى فشل بيئة التقارير المالية، ثم اقتراح التغيرات اللازمة فيهما لعلاج هذا الفشل لضمان جودة ونزاهة عملية التقارير المالية، ثم تحفيز البحوث التجريبية لدعم جودة ونزاهة هذه التقارير في المستقبل. ولقد اقترحت الدراسة إجراء تغييرات حقيقية في حوكمة الشركات قبل تطوير جودة المحاسبة والمراجعة، وفي النهاية توصلت الدراسة إلى نوعين من التوصيات بشأن دعم جودة ونزاهة التقارير المالية في المستقبل هما:
أولاً: التوصيات المقترحة لدعم استقلال وكفاءة مجلس الإدارة:
يجب أن تأخذ لجنة بورصة الأوراق المالية SEC القيادة في تحسين نظام حوكمة الشركات، وتقترح الدراسة أن تأخذ اللجنة في اعتبارها التغيرات الهامة التالية:
1 - منع المدير المالي أو المدير التنفيذي CEO للشركة من التصرف كرئيس لمجلس الإدارة، وكذلك منعه من التدخل في تعيين المديرين أو وضع جدول أعمال المجلس ومتطلبات الاجتماع.
2 - منع كل المديرين الخارجيين من امتلاك أسهم في أي شركة يكونوا أعضاء في مجلس إدارتها.
3 - فيما عدا المدير التنفيذي الرئيسي للشركة يجب أن يتضمن تشكيل المجلس مديرين من الخارج وبشرط ألا يكون سبق لهم العمل كموظفين في الشركة أو لديهم علاقات هامة مع الشركة أو مع المديرين التنفيذيين في الإدارة العليا.
4 - ألتزام أعضاء المجلس من الخارج ببرنامج تعليمي مستمر يحتوي على 30 ساعة دراسية معتمدة سنوياً.
ثانياً: مقترحات بشأن دعم استقلال مراقب الحسابات:
1 - منع المراقبين للحسابات الذين كانوا يعملون كمديرين أو كأعضاء مجلس إدارة أو كمراجعين سابقين في نفس شركة العميل من مراجعة هذه الشركة.
2 - التغير الإلزامي لشركة المراجعة كل 3 سنوات، وهذا ما أشار إليه قانون Sarbanes, Oxley. Act. Of 2002 بجانب أنه مطلب من قبل GAO في أمريكا، ويجب أن يكون إلزامي من قبل SEC أو بورصات الأسهم، ويفضل أن يقوم AICPA بدور الريادة في هذا المجال وإلزام جميع الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية SEC بذلك.
3 - تطوير مبادئ المحاسبة المتعارف عليها GAAP لتحقيق شفافية عالية في التقارير المالية.
وعلى الرغم من أهمية التوصيات السابقة، إلا أنها توصيات نظرية، كما أنها مجال للجدل والخلاف بين المنظمات المسئولة عن تطوير المحاسبة والمراجعة لضمان جودة ونزاهة التقارير المالية في المستقبل.
8 - دراسة (أحمد، عادل عبد الرحمن، 2003)
وفيما يتعلق بإمكانية تطبيق حوكمة الشركات في الشركات المساهمة في البيئة المصرية، فقد استهدفت هذه الدراسة بحث مدى إمكانية تطبيق حوكمة الشركات في البيئة المصرية، وقد أتبعت الدراسة المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، فقد تم استقراء وتصنيف الدراسات في مجال المحاسبة والمراجعة التي تتعلق بحوكمة الشركات ومعرفة كيفية التطبيق، كما أتبعت دراسة المنهج الاستنباطي لمعرفة مدى إمكانية تطبيق أسلوب حوكمة الشركات في الشركات المصرية ومعرفة العقبات التي تواجه تطبيق هذا الأسلوب. وقد أختبرت الدراسة فرضين، الفرض الأول أن تطبيق حوكمة الشركات يساعد على تفعيل عملية الرقابة والإشراف والمتابعة في الشركات المساهمة، كما يساعد على تحسين الأداء بهذه الشركات، والفرض الثاني يتمثل في أن تطبيق حوكمة الشركات يساعد على زيادة الشفافية في القوائم المالية وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بالشركة، وقد خلصت الدراسة إلى أن الظروف الحالية في مصر تساعد على الإسراع بتطبيق حوكمة الشركات والاستفادة من المزايا التي تحققت للدول التي قامت بتطبيقه من الأداء وزيادة الرقابة والمساءلة على الشركات وزيادة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية بما يحقق مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بالشركة.
كما أنتهت الدراسة إلى أن تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة المصرية أصبح مطلباً ضرورياً وذلك للمساهمة في نجاح ونمو سوق المال في مصر، وكذلك العمل على نمو الاقتصاد القومي من خلال المساعدة في توفير الثقة والمصداقية في المعلومات المالية المنشورة للشركات المساهمة المصرية مما يساعد على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

9 - دراسة (Clark, et al., 2004)
تناولت دراسة العلاقة بين جودة نظم حوكمة الشركات وأداء سوق الأوراق المالية، وذلك من خلال دراسة حالة شركة Ahold وهي مثال لفشل حوكمة الشركات في أوربا، حيث تم تحليل تعاملات السوق الخاصة بأسهم الشركة في بورصة الأوراق المالية لكل من أمستردام ونيويورك خلال الفترة من عام 1973 حتى 2004 وتحليل سلسلة أحداث لتقلب أسعار أسهم الشركة ورد فعل السوق لضعف نظام حوكمة الشركات، وقد أوضحت الدراسة أن شركة Ahold إحدى ثالث أكبر متاجر تجزئة في العالم أنشئت عام 1887 في أمستردام وكانت من أوائل الشركات التي سجلت في بورصة أمستردام عام 1948، ثم دخلت أسواق امريكا وأوربا وأصبحت سلسلة متاجر، وظهرت الأزمة في فبراير عام 2003 عند الإعلان عن مخالفات محاسبية ومالية بسبب قصور شفافية خطط حوافز ومكافآت المديرين وضعف الإفصاح وقصور المعلومات المقدمة إلى السوق، مما ترتب عليه قيام المساهمين ببيع أسهم الشركة وإنخفاض أسعار الأسهم حوالي 63% من قيمتها في فبراير 2003، وقد خلصت الدراسة من خلال تحليل أسعار الأسهم أن أسعار أسهم الشركة كانت ثابتة وتتميز بالاستقرار حتى عام 1982، ثم بدأت في زيادة مستقرة من عام 1982 حتى 1995 ثم النمو السريع حتى عام 2000، ثم انخفضت الأسعار حوالي 63% في فبراير عام 2003، وقد أشارت الدراسة إلى ضعف نظم حوكمة الشركات بشركة Ahold مقارنة بالشركات الأخرى في أوربا، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين جودة نظم حوكمة الشركات والتقلب في أسعار الأسهم، فزيادة التقلب في الأسعار يشير إلى ضعف وقصور المعلومات المقدمة للسوق وضعف نظم حوكمة الشركات.
10 – دراسة (Solomon, et al., 2004)
تناولت الدراسة تحليل الحالة الراهنة لمهنة المحاسبة وتحديد العلاقة بين حوكمة الشركات والمساءلة، وتحديد أسباب فشل الشركات وخداع المستثمرين وتحويل الثروة والموارد من المساهمين إلى الإدارة، واستخدام المعلومات المحاسبية في خداع وغش المساهمين. وقد حددت الدراسة أطراف مشكلة حوكمة الشركات بكل من واضعي المعايير المحاسبية، المراجعون، العميل (المنشأة)، مكاتب المراجعة والإدارة.
وقد توصلت الدراسة إلى أنه قبل صدور قانون Surbane- Oxley Law كان اهتمام المراجعين هو زيادة الإيرادات وذلك من خلال تقديم الاستشارات مقابل اهتمام أقل بعملية المراجعة، والتعاقد مع الإدارة باعتبارها العميل، والسماح بتقديم كل من المراجعة الداخلية والخارجية.
كما توصلت الدراسة إلى أن الوضع قبل القانون بالنسبة لمجلس الإدارة يتصف ببعض جوانب القصور أهمها أختيار أعضاء مجلس الإدارة بواسطة المديرين التنفيذيين سواء كانوا أصدقاء لهم أو هناك مصالح مادية، ويتم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ليس على اساس الأداء. كما أن هناك قصور في الشركات تتمثل في ضعف الرقابة الداخلية، وعدم الربط بين الرقابة الداخلية والخارجية، وضعف نظم الأمان وشيوع المسئولية. كما يتصف النظام السابق للحوافز الإدارية بأنه نظام معقد يترتب عليه تحويل الثروة من المساهمين إلى الإدارة بأي وسائل.
وبناء على الوضع السابق، فقد جاءت الإصلاحات الجوهرية في أمريكا من خلال القانون السابق والذي يهدف إلى التأكيد على ضرورة فعالية حوكمة الشركات وتحديد المسئوليات، وتطلب القانون ضرورة وجود لجنة للمكافآت ولجنة لحوكمة الشركات، وضرورة وجود سياسات لحوكمة الشركات، وتبني المعايير الأخلاقية، كما تطلب القانون ضرورة وجود لجنة مراجعة مستقلة عن مجلس الإدارة، تقوم هذه اللجنة بتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه، ويقدم المراجع الداخلي تقريره إلى هذه اللجنة، مع ضرورة عدم قيام المراجع بتقديم استشارات إلى العميل إذا تعارض ذلك مع عملية المراجعة، كما يجب على المراجع الخارجي أن يصدق على جودة الرقابة الداخلية للعميل، كما تطلب القانون ضرورة تناوب القائمين على عملية المراجعة.
11 – دراسة "صالح، رضا إبراهيم، 2002":
تناول البحث مشكلة فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، وذلك من خلال تقييم مدى فهم كل من المراجعين والمستثمرين لطبيعة وأهداف عملية المراجعة، عن طريق عمل مقارنة مباشرة بين فهم كل منهما للمصلحات المستخدمة في تقرير المراجع، والعناصر التي يجب أن يشتمل عليها التقرير النموذجي غير المتحفظ، في ضوء ما ورد بمعيار المراجعة المصري رقم 200 لسنة 2000م.
وأوضحت الدراسة أن فجوة التوقعات تتكون من عنصرين أساسيين هما:
1 - فجوة المعقولية والتي تنشأ نتيجة التباين بين ما يتوقع المجتمع من المراجع إنجازه وبين مدى معقولية إنجاز تلك التوقعات من جانب المراجع.
2 - فجوة الأداء وتنشأ نتيجة التباين بين التوقعات المعقولة من قبل المجتمع والأداء الفعلي للمراجع.
وأختبرت الدراسة عدة فروض لمعرفة هل توجد فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:
1 - توجد فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين بشأن الإفصاح عن جميع العناصر التي تهم مستخدمي القوائم المالية، حيث كانت ردود المراجعين في جانب عدم الموافقة، وذلك على عكس ردود المستثمرين التي جاءت في جانب الموافقة.
2 - توجد فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين بخصوص تحمل المراجع مسئولية تجاه جميع مستخدمي تقرير المراجعة، فقد جاءت ردود المستثمرين في أتجاه الموافقة بعكس ردود المراجعين التي جاءت في جانب عدم الموافقة أو محايدة.

3 - توجد فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين بشأن الحكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشأة، حيث جاءت ردود المستثمرين في أتجاه الموافقة يعكس ردود المراجعين التي جاءت في جانب عدم الموافقة أو محايدة.
4 - توجد فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين متعلقة باكتشاف تلاعب وغش الإدارة، حيث جاءت ردود المستثمرين مركزة في مجال الموافقة، بينما كانت ردود المراجعين موزعة بين مجال الموافقة وغير الموافقة.
5 - توجد فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين بشأن عدم أحتواء القوائم المالية على بيانات مضللة ناتجة عن تلاعب الموظفين بالمنشأة، حيث جاءت ردود المستثمرين مركزة في جانب الموافقة، بينما كانت ردود المراجعين موزعة بشكل كبير بين عدم الموافقة والمحايدة.
6 - توجد فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين متعلقة بأن لا يصدر المراجع تقرير نظيف إلا إذا كان لديه دليل مقنع بعدم قيام المنشأة بعمليات غير نظامية، حيث جاءت ردود المستثمرين بنسبة كبيرة في جانب الموافقة، بينما جاءت ردود المراجعين موزعة بصورة كبيرة وتميل أكثر نحو عدم الموافقة.
وعلى ذلك، فقد أوضحت نتائج الدراسة اتفاق المراجعين والمستثمرين على أهمية مصطلحات ومدلول التقرير النظيف، إلا أنهم لا يتفقون على ما يجب أن يفعله المراجع أو يقوم بالحكم عليه قبل إصداره لهذا التقرير، حيث تبين وجود فجوة بين توقعات كل منهما في العديد من العناصر التي أشتملت عليها الدراسة، وأن توقعات المستثمرين تفوق ما يقوم به المراجعين في تلك العناصر.
يلاحظ من الدراسات السابقة أنها طبقت في بيئات مراجعة أجنبية مثل أمريكا واستراليا وكندا وسنغافورة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن بعضها كانت دراسات نظرية لم تقدم سوى مجرد توصيات نظرية فقط، كما أن هذه الدراسات تناولت بعض آليات حوكمة الشركات دون الآليات الأخرى مثل: قوة وأستقلال مجلس الإدارة، الإشراف الفعال على التخطيط الاستراتيجي للشركة، وجود نظام فعال للمساءلة المحاسبية، جودة النظم المحاسبية الإدارية والمالية للشركة، التزام الشركة بمعايير المحاسبة المحلية والدولية اعتماد الشركة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة، استقلال مراقب الحسابات، التغير الإلزامي لشركة المراجعة كل 3 سنوات، إلزام مراقب الحسابات بمعايير رقابة الجودة، قيام مراقب الحسابات بتقديم الخدمات الاستشارية والإدارية للعميل، الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة وبين وظيفة المدير التنفيذي الرئيسي للشركة.
أيضاً فإن الدراسات السابقة لم تتعرض لآثار آليات حوكمة الشركات على فجوة توقعات المراجعة، وكذلك آثارها على مقدرة مراقب الحسابات على اكتشاف كل من: ضعف الرقابة الداخلية، الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، غش الإدارة والموظفين الجوهري، وكذلك على مقدرته على مقاومة ضغوط إدارة العميل، وعلى إنجاز عملية المراجعة بفعالية، علاوة على ما سبق فهناك ندرة في الدراسات العملية في هذا المجال، ومن ثم فإن آليات حوكمة الشركات سواء المرتبطة بالعميل أو بمراقب الحسابات يمكن توضيحها في النقاط التالية: (أحمد، عاطف محمد، 2003).

أولاً: آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل وتشمل:
أ) قوة واستقلال لجنة المراجعة وتشمل:
1 - عدد أعضاء لجنة المراجعة المستقلين.
2 - خبرة أعضاء لجنة المراجعة بالتقارير المالية.
3 - خبرة أعضاء لجنة المراجعة بتقارير المراجعة.
4 - استقلال مجلس إدارة الشركة.
5 - انتظام الاجتماعات الدورية للجنة (4 مرات في السنة) ولها اجتماعات دورية مع المراجع الخارجي.
6 - إنخفاض نسبة الأسهم المملوكة بواسطة المديرين الخارجيين.
7 - المدير التنفيذي الرئيسي للشركة ليس عضواً في لجنة مكافآت المجلس.
ب) قوة المراجعة الداخلية بالشركة وتشمل:
1 - قوة الرقابة الداخلية.
2 - استقلال المراجعة الداخلية وتبعيتها للجنة المراجعة.
3 - وجود رقابة قوية على كفاءة وفعالية استخدام موارد الشركة.
4 - وجود رقابة توجه على التقارير المالية.
5 - وجود رقابة قوية على التزام الشركة بالقوانين والتشريعات والأنظمة المطبقة.
6 - الإشراف الفعال على التخطيط الاستراتيجي للشركة.
7 - المراقبة الفعالة لإدارة مخاطر الشركة.
8 - وجود نظام فعال للمساءلة المحاسبية.
9 - التزام المراجعين الداخليين بالميثاق الأخلاقي لمهنة المراجعة الداخلية.
10- وجود النظم المحاسبية والإدارية والمالية بالشركة.
جـ) التزام الشركة بمعايير المحاسبة المحلية والدولية.
د) اعتماد الشركة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة.
هـ) وجود نظام أخلاقي قوي بالشركة.
ثانياً: آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات وتشمل:
أ - استقلال مراقبي الحسابات.

ب- التغير الإلزامي لمكتب المراجعة كل 3 سنوات.
جـ- التزام مراقب الحسابات بمعايير المراجعة المحلية والدولية.
د - التزام مراقب الحسابات بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة.
هـ- التزام مراقب الحسابات بمعايير رقابة الجودة.
و - قيام مراقب الحسابات بتقديم الخدمات الاستشارية والإدارية للعميل.
وفي المبحث التالي، سيقوم الباحث بدراسة ميدانية للتعرف على آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين في جمهورية مصر العربية في مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة المراجعة.

المبحث الثالث
الدراسة الميدانية لآراء مراقبي الحسابات والمستثمرين
في مدى تأثير آليات حوكمة الشركات
على فجوة التوقعات في بيئة المراجعة

يتناول هذا المبحث فروض البحث، تصميم أداة الدراسة، تحديد مجتمع البحث، أختيار العينة، الأساليب الإحصائية المستخدمة، وتحليل النتائج على النحو التالي:
أولاً : فروض البحث:
تحقيقاً لأهداف البحث، وفي ضوء المفاهيم النظرية والدراسات ذات العلاقة تم اشتقاق متغيرات البحث في الآتي:
1 - فجوة التوقعات في بيئة المراجعة، سوف يتم التعبير عنها بالمتغير التابع في هذا البحث وتشمل:
أ) مراقب الحسابات يجب أن لا يصدر رأي غير متحفظ إلا إذا تم الإفصاح عن جميع العناصر التي تهم مستخدمي القوائم المالية (الإفصاح).
ب) مراقب الحسابات لا يجب أن يصدر تقرير المراجعة غير المتحفظ إلا بعد التأكد من القيام بمسئولياته تجاه جميع الأطراف التي يمكن أن تعتمد على تقرير المراجعة في اتخاذ قراراتها (المسئولية).
جـ) مراقب الحسابات يجب أن لا يصدر تقرير المراجعة النظيف إلا إذا استطاع الحكم بفاعلية على نظام الرقابة الداخلية للمنشأة. (فاعلية نظام الرقابة الداخلية).
د) مراقب الحسابات يجب أن لا يصدر تقرير نظيف إلا إذا كان لديه دليل مقنع بأن القوائم المالية لا تحتوي على بيانات ناتجة عن تلاعب الإدارة. (غش الإدارة).
هـ) مراقب الحسابات يجب أن لا يصدر تقرير نظيف إلا إذا كان لديه دليل مقنع بأن القوائم المالية لا تحتوي على بيانات مضللة ناتجة عن تلاعب الموظفين (غش الموظفين).
2 - آليات حوكمة الشركات، سوف يتم التعبير عنها بالمتغيرات المستقلة في هذا البحث، وتشمل:
أ) آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل:
- قوة إدارة المراجعة الداخلية داخل المنشأة.
- مدى التزام إدارة المنشأة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية.
- قوة واستقلال لجنة المراجعة.
- درجة اعتماد المنشأة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة.

ب) آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات:
- التغير الإلزامي لمراقب الحسابات بصفة دورية.
- درجة الاستقلال لمراقب الحسابات.
- مدى التزام مراقب الحسابات بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمحلية.
- مدى تقديم مراقب الحسابات لخدمات مهنية استشارية للمنشأة محل المراجعة.

وفي هذه الدراسة، سيحاول الباحث دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، وذلك من خلال استطلاع آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين في ذلك. ويمكن صياغة فروض البحث على النحو التالي:
الفرض الأول: لا توجد علاقة ارتباط طردية بين قوة آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل وبين فجوة التوقعات في بيئة المراجعة.
الفرض الثاني: لا توجد علاقة ارتباط طردية بين قوة آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات وبين فجوة التوقعات في بيئة المراجعة.
ثانياً: تصميم أداة الدراسة:
في ضوء متغيرات الدراسة وفروضها، ولاختبار مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات بين مراقبي الحسابات والمستثمرين، تم تصميم استمارة استبيان لمعرفة آراء وأتجاهات كل من مراقبي الحسابات والمستثمرين في ذلك. ومرت استمارة الاستبيان بعدة مراحل حتى بلغت صورتها النهائية وتتضمن ما يلي:
1 - مرحلة إعداد استمارة الاستبيان: تضمنت هذه المرحلة الحصول على بعض الأفكار والعبارات من استقراء الدراسات السابقة في موضوع حوكمة الشركات وكذلك في موضوع فجوة التوقعات في بيئة المراجعة، مع مراعاة تطوير بعض العوامل أو الملامح الأساسية لفجوة التوقعات، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة ومتطلبات المحيط المهني والعام في جمهورية مصر العربية.
ولقد أظهرت الدراسة ثمانية عناصر تمثل آليات حوكمة الشركات، وكذلك خمس متغيرات تمثل فجوة

التوقعات في بيئة المراجعة.
وعلى ذلك تم تبويب استمارة الاستبيان من خمس أجزاء يحتوي كل جزء متغير من عناصر فجوة التوقعات بالمراجعة.
ولقد تم مطالبة أطراف المحيط المهني المستجوبين من مراقبي الحسابات والمستثمرين بإبداء آرائهم وتقديراتهم لكل عنصر ومدى تأثيره على فجوة التوقعات بالمراجعة. ولقد تم صياغة اختبارات الإجابة عنها باستخدام مقياس ليكرت ذي النقاط الخمس وكانت الاختيارات الخمس وأوزانها كما يلي:
تؤثر جداً (5)، تؤثر (4)، لا أداري (3)، لا تؤثر (2)، لا تؤثر نهائياً (1)
2 - مرحلة تحسين مستوى صدق الاداة وثباتها فقد تم إجراء الاختبار القبلي لها عن طريق عرض استمارة الاستبيان على زملاء أكاديميين متخصصين في حقل المراجعة، وبعض المراجعين القانونيين والمستثمرين لأخذ آرائهم حول وضوح الصياغة وعدم وجود صعوبة في فهم العناصر وكيفية الإجابة عليها، وقد ترتب على ذلك تعديل صياغة بعض العبارات واستبعاد بعضها الآخر حتى توافرت درجة مقبولة ومطمئنة لاستخدام الاستبيان في جمع البيانات.
3 - تم إرسال استمارات الاستبيان أو توزيعها بعد تعديلها إلى عينات البحث شاملة أطراف المحيط المهني المشاركين من مراقبي الحسابات والمستثمرين.
ثالثاً: مجتمع وعينة البحث:
يتضمن الهدف الأساسي للبحث تقييم مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة المراجعة عن طريق دراسة آراء مراقبي الحسابات باعتبارهم مقدمي خدمات المراجعة والمسئولون عن التصديق على القوائم المالية وإعداد تقرير المراجعة، وكذلك آراء المستثمرين باعتبارهم المستخدمين الأساسيين للقوائم المالية والمستفيدين من تقرير المراجعة.
وتحقيقاً لهذا الهدف يتضمن مجتمع البحث فئتين هما مراقبي الحسابات والمستثمرون.
وقد تم اختيار عينة عشوائية تضم مراقبين من مكاتب المحاسبة والمراجعة والجهاز المركزي للمحاسبات، ومستثمرين من المحللين الماليين والعاملين في شركات الوساطة المالية، باعتبارهم يمثلون وكلاء للمستثمرين، وبعض ذوي الخبرة من المتعاملين في الأسهم.
والجدول التالي يبين مجتمع البحث وعينته ومعدل الردود في كل فئة:
الفئة عدد الاستمارات الموزعة عدد الردود الصالحة للتحليل نسبة الردود
مراقبي الحسابات 100 70 70%
المستثمرون 100 50 50%
المجموع 200 120 60%
ويتضح من الجدول السابق أن:
نسبة الردود كانت من فئة مراقبي الحسابات (70%) ومن فئة المستثمرين (50%) وأن نسبة الردود لمجموع الفئتين (60%) تعتبر ملائمة وكافية لتحليل البيانات في مثل هذا النوع من الدراسات وبشكل يتفق مع الدراسات الميدانية السابقة في هذا المجال في دول أخرى.
رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:
تمت عملية تحليل البيانات واستخلاص النتائج من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات، ونوع العينة، وأهداف الدراسة وذلك باستخدام مجموعة البرامج الإحضائية للعلوم الاجتماعية ، وقد استخدم الباحث أسلوب النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والإنحراف المعياري، وتوزيع (ت) لاختبار عينتين مستقلتين وذلك لاختبار معنوية الفروق بين المتوسطات الحسابية لدى فتئي العينة وذلك عند مستوى معنوية = 5%.
خامساً: تحليل نتائج الدراسة الميدانية:
أوضحت نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها من استمارات الاستبيان ما يلي:
أولاً – درجة الإفصاح في تقرير مراقب الحسابات عن جميع العناصر التي تهم مستخدمي القوائم المالية:
يلخص الجدول رقم (1) نتائج التحليل الإحصائي لإجابات مراقبي الحسابات والمستثمرين عن مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على درجة الإفصاح في تقرير مراقب الحسابات على النحو التالي:

جدول رقم (1)
مراقبي الحسابات المستثمرين
آليات الحوكمة المتوسط الانحراف
المعياري المتوسط الإنحراف
المعياري
آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل:
1 – قوة إدارة المراجعة الداخلية داخل المنشأة.
2 – مدى التزام إدارة المنشأة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية.
3 – قوة واستقلال لجنة المراجعة.
4 – درجة اعتماد المنشأة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة.

المجموع 3.15 1.19 3.2 1.16
ب – آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات:
1 – التغير الإلزامي لمراقب الحسابات بصفة دورية.
2 – درجة الاستقلال لمراقب الحسابات.
3 – مدى التزام مراقب الحسابات بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمحلية.
4 – مدى تقديم مراقب الحسابات لخدمات مهنية استشارية للمنشأة محل المراجعة

1.70
المجمـوع 3.60 0.92 3.27 1.15
يتضح من الجدول رقم (1) اتفاق آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين على أن آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل والمرتبطة بمراقبي الحسابات تؤثر على درجة الإفصاح في تقرير مراقب الحسابات عن جميع العناصر التي تهم مستخدمي القوائم المالية، وإن أختلفت الأهمية النسبية لكل عنصر من آليات حوكمة الشركات حيث تطابقت آراء المراجعين والمستثمرين على أن مدى التزام إدارة المنشأة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية وقوة واستقلال لجنة المراجعة ودرجة الاستقلال لمراقب الحسابات من أهم آليات الحوكمة التي تؤثر على درجة الإفصاح في تقرير مراقب الحسابات. ومن ناحية أخرى فقد أتفقت الآراء لمراقبي الحسابات والمستثمرين على أن مدى تقديم مراقب الحسابات لخدمات مهنية استشارية للمنشأة محل المراجعة قد يكون لها تأثير سلبي على درجة الإفصاح في تقرير المراقب.
ثانياً: تحمل مراقب الحسابات المسئولية تجاه جميع الأطراف التي يمكن أن تعتمد على تقرير المراجعة في اتخاذ قراراتها:
يلخص الجدول رقم (2) نتائج التحليل الإحصائي لإجابات مراقبي الحسابات والمستثمرين عن مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على تحمل مراقب الحسابات المسئولية تجاه جميع مستخدمي تقرير المراجعة.

جدول رقم (2)
مراقبي الحسابات المستثمرين
آليات حوكمة الشركات المتوسط الانحراف
المعياري المتوسط الإنحراف
المعياري
أ - آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل:
1 – قوة إدارة المراجعة الداخلية داخل المنشأة.
2 – مدى التزام إدارة المنشأة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية.
3 – قوة واستقلال لجنة المراجعة.
4 – درجة اعتماد المنشأة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة.

.2
المجموع 2.70 1.12 2.30 1.31
ب – آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات:
1 – التغير الإلزامي لمراقب الحسابات بصفة دورية.
2 – درجة الاستقلال لمراقب الحسابات.
3 – مدى التزام مراقب الحسابات بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمحلية.
4 – مدى تقديم مراقب الحسابات لخدمات مهنية استشارية للمنشأة محل المراجعة

2.5
المجمـوع 2.80 1.11 3.07 0.97
يتضح من الجدول رقم (2) اتفاق آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين فيما يتعلق بعدم تأثير آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل على تحمل مراقب الحسابات المسئولية تجاه جميع مستخدمي تقرير المراجعة. أما بخصوص آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات فقد اختلفت آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين في مدى تأثيرها على تحمل مراقب الحسابات المسئولة تجاه جميع مستخدمي تقرير المراجعة حيث يرى مراقبي الحسابات عدم تأثيرها بينما يرى المستثمرين أن لهذه الآليات تأثير إلى حد ما على ذلك.
ثالثاً – قيام مراقب الحسابات بالتأكد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة.
يلخص الجدول رقم (3) نتائج التحليل الإحصائي لردود مراقبي الحسابات والمستثمرين على أسئلة قائمة الاستبيان حول مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على تأكد مراقب الحسابات من فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة عند إصدار تقرير نظيف.

جدول رقم (3)
مراقبي الحسابات المستثمرين
آليات حوكمة الشركات المتوسط الانحراف
المعياري المتوسط الإنحراف
المعياري
أ - آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل:
1 – قوة إدارة المراجعة الداخلية داخل المنشأة.
2 – مدى التزام إدارة المنشأة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية.
3 – قوة واستقلال لجنة المراجعة.
4 – درجة اعتماد المنشأة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة.

1.35
المجموع 3.40 1.02 3.05 1.07
ب – آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات:
1 – التغير الإلزامي لمراقب الحسابات بصفة دورية.
2 – درجة الاستقلال لمراقب الحسابات.
3 – مدى التزام مراقب الحسابات بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمحلية.
4 – مدى تقديم مراقب الحسابات لخدمات مهنية استشارية للمنشأة محل المراجعة

.2

1.50
المجمـوع 3.10 1.08 2.95 1.13
يتضح من الدول رقم (3) اتفاق مراقبي الحسابات والمستثمرين على أن آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل تؤثر إلى حد ما على قيام مراقبي الحسابات بالتأكد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة قبل إصداره لتقرير نظيف، بينما تختلف آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين فيما يتعلق بتأثر آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالمراقب على قيام مراقب الحسابات بالتأكد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة قبل إصدار تقرير نظيف، حيث نجد أن آراء مراقبي الحسابات تتجه إلى أن هناك تأثير إلى حد ما لآليات حوكمة الشركات بينما آراء المستثمرين تتجه إلى أن هناك عدم تأثير لآليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات على قيام المراقب بالتأكد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة قبل إصداره تقرير نظيف.
رابعاً: التأكد من عدم احتواء القوائم المالية على بيانات ناتجة عن تلاعب الإدارة
يلخص الجدول رقم (4) نتائج التحليل الإحصائي لردود مراقبي الحسابات والمستثمرين على أسئلة قائمة الاستبيان والمتعلقة بمدى تأثير آليات حوكمة الشركات على عدم أحتواء القوائم المالية على بيانات ناتجة عن تلاعب الإدارة.

جدول رقم (4)
مراقبي الحسابات المستثمرين
آليات حوكمة الشركات المتوسط الانحراف
المعياري المتوسط الإنحراف
المعياري
أ - آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل:
1 – قوة إدارة المراجعة الداخلية داخل المنشأة.
2 – مدى التزام إدارة المنشأة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية.
3 – قوة واستقلال لجنة المراجعة.
4 – درجة اعتماد المنشأة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة.

0.95
المجموع 3.75 0.85 3.82 0.85
ب – آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات:
1 – التغير الإلزامي لمراقب الحسابات بصفة دورية.
2 – درجة الاستقلال لمراقب الحسابات.
3 – مدى التزام مراقب الحسابات بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمحلية.

4 – مدى تقديم مراقب الحسابات لخدمات مهنية استشارية للمنشأة محل المراجعة

1.25
المجمـوع 3.42 1.00 3.32 0.97
يتضح من الجدول رقم (4) اتفاق آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين على أنه يوجد تأثير لآليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل، والمرتبطة بمراقبي الحسابات، على عدم احتواء القوائم المالية على بيانات ناتجة عن تلاعب الإدارة بالمنشأة، حيث اقترب المتوسط الحسابي لآراء مراقبي الحسابات (3.75) من أتجاه التأثير لآليات حوكمة الشركات، واقترب المتوسط الحسابي لآراء المستثمرين (3.82) من أتجاه التأثير لآليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل. وأيضاً كان المتوسط الحسابي لآراء مراقبي الحسابات (3.42) من أتجاه التأثير لحوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات، وبلغ المتوسط الحسابي لآراء المستثمرين (3.32) من أتجاه التأثير لحوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات. مما يدل على إتفاق آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين لمدى إمكانية تأثير آليات حوكمة الشركات على خلق القوائم المالية من البيانات المضللة الناتجة عن تلاعب إدارة المنشأة.
خامساً: التأكد من عدم أحتواء القوائم المالية على بيانات مضللة ناتجة عن تلاعب الموظفين.
يظهر الجدول رقم (5) نتائج التحليل الإحصائي لإجابات مراقبي الحسابات والمستثمرين حول مدى إمكانية تأثير آليات حوكمة الشركات على عدم أحتواء القوائم المالية على بيانات مضللة ناتجاً عن غش أو اختلاسات الموظفين بالمنشأة.

جدول رقم (5)
مراقبي الحسابات المستثمرين
آليات حوكمة الشركات المتوسط الانحراف
المعياري المتوسط الإنحراف
المعياري
آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل:
1 – قوة إدارة المراجعة الداخلية داخل المنشأة.
2 – مدى التزام إدارة المنشأة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية.
3 – قوة واستقلال لجنة المراجعة.
4 – درجة اعتماد المنشأة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة.

0.92
المجموع 3.57 0.87 3.50 0.88
ب – آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات:
1 – التغير الإلزامي لمراقب الحسابات بصفة دورية.
2 – درجة الاستقلال لمراقب الحسابات.
3 – مدى التزام مراقب الحسابات بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمحلية.
4 – مدى تقديم مراقب الحسابات لخدمات مهنية استشارية للمنشأة محل المراجعة

1.25
المجمـوع 3.55 0.87 3.20 0.97
يتضح من الجدول رقم (5) اتفاق آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين على تأثير آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل، والمرتبطة بمراقبي الحسابات على خلو القوائم المالية من البيانات المضللة الناتجة عن غش أو اختلاسات الموظفين بالمنشأة.
اختبار فروض الدراسة:
الفرض الأول: لا توجد علاقة ارتباط طردية بين قوة آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل وبين فجوة التوقعات في بيئة المراجعة.
يلخص الجدول رقم (6) التحليل الإحصائي للعلاقة بين متغيرات آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل وبين متغيرات فجوة التوقعات في بيئة المراجعة.

جدول رقم (6)
مراقبي الحسابات المستثمرين
المتوسط الانحراف
المعياري المتوسط الإنحراف
المعياري
1 – درجة الإفصاح في تقرير مراقب الحسابات.
2 – مسئولية مراقب الحسابات تجاه جميع المستخدمين للقوائم المالية.
3 – التأكد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة.
4 – خلو القوائم المالية من البيانات المضللة الناتجة عن تلاعب إدارة المنشأة.
5 – خلو القوائم المالية من البيانات المضللة الناتجة عن غش واختلاسات الموظفين بالمنشأة.

الإجمالي 3.31 1.01 3.17 1.05
يتضح من الجدول رقم (6) اتفاق آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين على وجود تأثير لآليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل على فجوة التوقعات بالمراجعة، حيث بلغ المتوسط العام لإجمالي المتغيرات (3.31) لآراء مراقبي الحسابات، (3.17) لآراء المستثمرين، مما يدل على وجود الارتباط بين آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل وبين فجوة التوقعات في بيئة المراجعة، وبالتالي نرفض الفرض الأول ونقبل فرض العدم.
الفرض الثاني: لا توجد علاقة ارتباط طردية بين قوة آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات وبين فجوة التوقعات في بيئة المراجعة.
يلخص الجدول رقم (7) التحليل الإحصائي للعلاقة بين متغيرات آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات وبين متغيرات فجوة التوقعات في بيئة المراجعة.
جدول رقم (7)
مراقبي الحسابات المستثمرين
المتوسط الانحراف
المعياري المتوسط الإنحراف
المعياري
1 – درجة الإفصاح في تقرير مراقب الحسابات.
2 – مسئولية مراقب الحسابات تجاه جميع المستخدمين للقوائم المالية.
3 – التأكد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة.
4 – خلو القوائم المالية من البيانات المضللة الناتجة عن تلاعب إدارة المنشأة.
5 – خلو القوائم المالية من البيانات المضللة الناتجة عن غش واختلاسات الموظفين بالمنشأة.

الإجمالي 3.29 0.99 3.16 1.03

يتضح من الجدول رقم (7) آتفاق آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين على وجود تأثير لآليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات على فجوة التوقعات بالمراجعة، حيث بلغ المتوسط العام الإجمالي للمتغيرات (3.29) لآراء مراقبي الحسابات في أتجاه التأثير لآليات حوكمة الشركات، (3.16) لآراء المستثمرين في أتجاه التأثير لآليات حوكمة الشركات.
مما يدل على وجود الارتباط بين آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات وبين فجوة التوقعات في بيئة المراجعة، وبالتالي نرفض الفرض الثاني ونقبل فرض العدم.

الخلاصة – النتائج – التوصيات

تناول هذا البحث محاولة دراسة وتحليل أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة المراجعة، وذلك من خلال استطلاع لآراء مراقبي الحسابات والمستثمرين. فقد أظهرت الدراسات السابقة أن فجوة التوقعات تتكون من عنصرين أساسيين هما: (1) فجوة المعقولية والتي تنشأ نتيجة التباين بين ما يتوقع المجتمع من مراقبي الحسابات إنجازه وبين مدى معقولية إنجاز تلك التوقعات من جانب مراقب الحسابات، (2) فجوة الآراء وتنشأ نتيجة التباين بين التوقعات المعقولة من قبل المجتمع والآداء الفعلي لمراقب الحسابات. وقد كان ذلك من أحد الأسباب لتعرض بعض المؤسسات الأمريكية إلى أزمات مالية كبيرة (على سبيل المثال شركة أنرون للطاقة وشركة وورلدكوم للاتصالات)، وكذا خسارة مساهمي تلك الشركات كل أو معظم استثماراتهم بها وفقد آلاف العاملين وظائفهم ومعاشاتهم، وكان من نتائج ذلك كله تأثر ثقة المستثمرين في تقرير مراقب الحسابات حيث أنه لا يحقق لهم ما يتوقعونه، مما كان الدافع نحو ظهور مفهوم حوكمة الشركات والذي حظي باهتمام كبير لما يمثله من قواعد قانونية ومحاسبية ومالية واقتصادية تحكم وتوجه الإدارة بالشركات بما يعود بالنفع على مساهميها والمتعاملين معها، وذلك من خلال آليات حوكمة الشركات التي تهدف إلى:
أ - توفير قوائم مالية معدة وفقاً لمعايير ومعالجات محاسبية سليمة تعبر بصورة عادلة عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية وتوفر الإفصاح الكافي والشفافية من خلال البيانات المالية من

مستثمرين وبنوك ومحللين ماليين، وكذلك أعداد وتوفير نشرات الدعوة إلى الاكتتاب في الأسهم والسندات تطبيقاً لمتطلبات القانون والهيئات الرقابية.
ب - توفير مصداقية للقوائم المالية ونشرات الاكتتاب وذلك من خلال مراجعتها من قبل جهة مستقلة (مراقب الحسابات) وفقاً لمعايير مراجعة مقبولة ومتعارف عليها وكذا من خلال مراجعتها بمعرفة الأجهزة الرقابية.
وقد حاولت الدراسة في هذا البحث، توضيح مدى مناسبة ومعقولية توقعات المستثمرين، ودرجة تلبية مراقبي الحسابات لتلك التوقعات، وأثر ذلك على وجود فجوة بين توقعات كل منهما، ودور آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل، والمرتبطة بمراقبي الحسابات في محاولة تضييق وعلاج تلك الفجوة.
ويمكن عرض أهم نتائج الدراسة فيما يلي:
1 - لقد أتفقت آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين على وجود ارتباط وثيق بين آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل وبين فجوة التوقعات في بيئة المراجعة.
2 - أكثر متغيرات فجوة التوقعات في بيئة المراجعة تأثراً بآليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل هي خلو القوائم المالية من البيانات المضللة الناتجة عن تلاعب الإدارة، وأقلها مسئولية مراقب الحسابات تجاه جميع المستخدمين للقوائم المالية.
3 - لقد أتفقت آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين على وجود ارتباط وثيق بين آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات وبين فجوة التوقعات في بيئة المراجعة.
4 - أن أكثر متغيرات فجوة التوقعات في بيئة المراجعة تأثراً بآليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات هي درجة الإفصاح في تقرير مراقب الحسابات، وأقلها مسئولية مراقب الحسابات تجاه جميع المستخدمين للقوائم المالية.
5 - يحقق اتباع آليات حوكمة الشركات قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين ومتخذي القرارات اعتماداً على التقارير المالية التي أعدت وروجعت وفقاً لآليات حوكمة الشركات.
6 - توفر الدراسة إشارات بالمدخل المطلوب لتضييق الفجوة وبالتالي تقليل الانتقادات الموجهة لمهنة المراجعة، وأيضاً تقليل ظاهرة المقاضاة التي يتعرض لها مراقبي الحسابات حالياً.
وفي هذا الإطار توصي الدراسة بما يلي:
1 - ينبغي تدعيم تطبيق آليات حوكمة الشركات التي يتم اتخاذها لتفعيل الممارسات الجيدة لإدارة الشركات، بالإتساق مع المعايير والقواعد العالمية، مثل إلزام الشركات بتقديم تقارير مالية ربع سنوية ذات شفافية وجودة محكومة بمعايير محاسبة ومراجعة مقبولة ومتعارف عليها.
2 - ينبغي تشكيل فريق عمل يكلف بتطوير عدد من التشريعات ذات الصلة بحوكمة الشركات مثل قانون الشركات الموحد، قانون سوق المال الجديد، قانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، وقانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار.
3 - ضرورة قيام المنظمات المهنية بالعمل على تدعيم استقلال مراقبي الحسابات عن طريق التحديد الواضح لمهام مراقبي الحسابات ومدى مسئوليتهم عن فحص نظم الرقابة الداخلية، واتخاذ الإجراءات الضرورية لتفادي تأثير الخدمات التي يقدمها مراقبي الحسابات على استقلالهم.
4 - ضرورة تحديد واجبات مراقب الحسابات على أساس فهم واضح لطبيعة وأهداف وظيفة المراجعة في المجتمع، وتعديل توقعات المجتمع عن طريق سبل الاتصال الفعال وزيادة وعي وثقافة الرأي العام بوظيفة المراجعة وأهدافها.
5 - وأخيراً ينبغي المشاركة الفعالة في عقد الندوات والمؤتمرات حول موضوع حوكمة الشركات، ودراسة هذا المفهوم الجديد وآليات تطبيقه بكافة الشركات المصرية، خاصة تلك المقيدة بالبورصة ومناقشته مع جميع الأطراف المعنية.

المراجـــع

أولاً – المراجع العربية:
1 - أحمد، عادل عبد الرحمن، "دراسة تحليلية وتطبيقية لمفهوم حوكمة الشركات وإمكانية تطبيقه في الشركات المساهمة العاملة في البيئة المصرية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، بنها، السنة الثالثة والعشرون، العدد الأول، 2003.
2 – راضي، محمد سامي، "فجوة التوقعات في المراجعة: التشخيص والحلول – دراسة انتقادية" مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية: كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، العدد الأول، مارس 1999، الجزء الثاني.
3 – صالح، رضا إبراهيم، "تقرير المراجعة وفجوة التوقعات بين المراجعين والمستثمرين – دراسة نظرية تطبيقية: حالة مصر"، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد السادس: العدد الثاني، 2002.
4 – لطفي، أمين السيد، "رؤية ديناميكية لتطوير هيكل فجوة التوقعات في المراجعة"، مجلة الدراسات المالية والتجارة: كلية التجارة – جامعة القاهرة – العدد الأول، 2003.
ثانياً: المراجع الأجنبية:
5 - Abdel-Khalik, A.R., "Reforming Corporate Governance Post Enron: Shareholder; Board of Trustees and the Auditor", Journal of Accounting and Public Policy, 21 (2), 2002.
6 - AICPA, "The Report of the Cohen Commission to Study the Auditor's Responsibility", (N.Y.: AICPA, 1978).

7 - Chandler, R. and Edwards, J.R., "Recurring issues in auditing : back to the future?" Accounting Auditing and Accountability Journal, Vol. 9, No. 2, 1996, pp: 4-29.
8 - Clark L. D. Wojcik and R. Bauer, "Corporate Governance, Cross Listing, and Managerial Response to stock price Discounting: Royal Ahold market arbitrage – Amsterdam and New York, 1973, 2004, from http://www.ssrn.com
9 - Cohen J. M., et al., "Corporate Governance and the Audit Process", Contemporary Accounting Research 19, (4), winter 2002, pp: 573-594.
10- Cohen, J. R., and Hanno D. M., "Auditor's Consideration of Corporate Governance and Management Control Philosophy in Preplanning and Planning Judgments", Auditing: A Journal of Practice and Theory: 19, (2) fall, 2000, pp: 133-146.
11- Demirag, I S., and M. Wright "Corporate Governance: Overview and Research agenda" , British Accounting Review, 2000.
12- Dezoort, F.T., and S.Salterio, "The Effects of Corporate Governance Experience and Financial Reporting and Audit Knowledge of Audit Committee Members Judgments", Auditing: A Journal of Practice and Theory: 20, (2), Sep. 2001, pp: 31-47.
13- Epstein M., and M. Geiger, "Recent evidence of the expectation gap", Journal of Accountancy, 177 (1), 1994, pp: 60-66.
14- Gay G. S., and Reid L., "Users Perceptions of the auditing responsibilities for the Prevention, detection and reporting of fraud, other Illegal Acts and Error", Australian Accounting Review, May, 1997, pp: 51-61.
15- Gibson K., et al., "Do We Understand Each other?" Journal of Accountancy, January, 1998, pp: 53-59.
16- Goodwin J., and Seow J. L., "The Inffuence of Corporate Governance Mechanisms on the Quality of Financial Reporting and Auditing: Perceptions of Auditor's and Directors in Singapore", Accounting and Finance, 42, 2002, pp: 195-223.
17- Hopkins M., "Corporate Social responsibility word, News iten, (WWW.mhc international Combigpicture. btm). July 2000.
18- Holt G. and P. Moizer, "The Meaning of Audit reports", Accounting and Business Research, 187, 1999, pp: 111-121.
19- Humphrey G., et al., "The Audit Expectation Gap in The U.K", London The Research Board ICAEW, 1992.
20- Imhoff J.R. and Eugene A., "Accounting Quality, Auditing and Corporate Governance", Auditing: A Journal of Practice and Theory, January, 2003, pp: 1-26.
21- Julie: M., "A History of Corporate Governance", An Australian Perspective July, 2001, pp: 1-33.
22- Klein A., "Economic Determinants of Audit Committee Independence", The Accounting Review, 77, (2), April 2002, pp: 435-452.
23- Maureen N., "Corporate Governance and Client investing", Journal of Accountancy, January, 2004.
24- Solomon J., and A. Solomon, "Corporate Governance and Accountability", From: (http://www.ssrn.com) 2004.
25- Sweeney Breda, "Bridging the expectations Gap- On Shakey foundations", Accountancy Ireland, Apr. 1997, pp: 18-20.
26- Zeune Gary D., "Bloodhounds not Watch dogs!" Business Credit, Sep. 1997, pp: 30-32

Title	تقييم دور المراجع الداخلي في ضبط الإنفاق العام دراسة حالة – محلية

		الخرطوم – 2000 2004م
Author	الأمين جاد الله إدريس	معد الرسالة
URN	uofketd-dsri2007114	رقم الإيداع
Degree	Master	الدرجة
Faculty	Institute of Development studies and Resarch Institute	الكلية
Department	Department of Development Planning	القسم
Supervisor	نوال حسين عباس	المشرف
Co supervisor		المشرف المساعد
Ext Supervisor		المشرف الخارجى
Ext Exam		الممتحن الخارجي
Int Exam 1		الممتحن الداخلي الاول
Int Exam 2		الممتحن الداخلي الثاني
Date	2008	التاريخ
Keyworde		الكلمات المفتاحية
English Abstract	Internal control is considered as one of the most important functions that the administration uses so as to make sure that policies are executed and the assets of public enterprises are maintained. As it is one of the main components of the internal control system, the internal auditing is established by the administration in order to investigate and evaluate and provide report about accounting and administrative bodies. The study has tackled the role of the internal auditor in controlling public expenditures in Khartoum local administration unit (mahalliyya). The main question of the study is the extent to which we can depend on the internal auditor to control public expenditure? are the expenditures carried out according to those approved in budget? What is the role of the internal auditor in	المستخلص باللغة الإنجليزية

	controlling financial corruption? The study hypothesizes that: • The internal auditor has significant role in controlling public expenditures. • The misunderstanding of the role of the internal auditor, weakens his role in controlling public expenditures. The significance of the study: The significance of the study is to show the role of the internal auditor in controlling the public expenditure which is considered a financial tool that affects directly the economic variable such as consumption, investment, saving and general price levels. The findings of the study consist of the following: • The existence of the internal auditor has lead to the reduction of financial corruption. • The unfriendly relationship between the internal auditor and the	
Arabic Abstract	تعتبر الرقابة الداخلية من الوظائف الهامة التي تقوم بها الإدارة للتأكد من تنفيذ السياسات والمحافظة على أصول وموجودات المنشأة. المراجعة الداخلية من المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية تنشأ بواسطة الإدارة بهدف فحص وتقويم وإعداد التقارير عن أداء النظم المحاسبية والإدارية. وقد تناولت هذه الدراسة دور المراجع الداخلي في ضبط الإنفاق العام بمحلية الخرطوم وكان المحور الرئيس الذي تقوم عليه إشكالية الدراسة يتمثل في إمكانية الاعتماد على المراجع الداخلي في ضبط الإنفاق العام؟ وهل يتم الصرف على حسب ما هو مصدق ببنود الميزانية؟ وما هو دور المراجع الداخلي في الحد من الغش والتلاعب. قامت الدراسة على افتراض أن للمراجع الداخلي أثر كبير في ضبط الإنفاق العام، إضافة إلى افتراض أن عدم التفهم الصحيح لدور المراجع الداخلي أضعف من دوره في ضبط الإنفاق العام. وتستمد الدراسة أهميتها من أهمية الدور الذي تقوم به المراجعة الداخلية في ضبط الإنفاق العام باعتباره أداة مالية لها تأثير مباشر على معظم المتغيرات الاقتصادية الهامة كالإستهلاك والإدخار والإستثمار والمستوى العام للأسعار. النتائج التي خرجت بها الدراسة متسقة مع الفرضيات ويمكن تلخيص أهم هذه النتائج في الآتي: • عدم تفهم طبيعة عمل المراجعة الداخلية كجهاز رقابي من قبل بعض الأجهزة التنفيذية والإدارية. • عدم الإرتياح لوجود المراجعة الداخلية في بعض الوحدات وينتج عن ذلك تجاهل متطلباتها من مستندات وغيرها. • أحياناً العلاقة غير الودية بين المراجع الداخلي والإدارات الأخرى وما ينجم عنها من تعطيل للعمل وعدم مد المراجع الداخلي بالمعلومات المطلوبة يساهم في إضعاف دوره في ضبط الإنفاق العام. • التقارير التي يقدمها المراجع الداخلي لا تعطي أهمية لازمة من قبل الإدارة العليا	المستخلص باللغة العربية
	2008	تاريخ الدرجة

Title		إدارة المخاطر وتحديات المصارف الإسلامية دراسة لبعض التطبيقات المعاصرة من التجربة السودانية والسعودية خلال الفترة 1999 – 2003م
Author	فضل عبد الكريم محمد	معد الرسالة
URN	uofketd-eco2007178	رقم الإيداع
Degree	.Ph.D	الدرجة
Faculty	Faculty of Economic and Social Studies	الكلية
Department	Department of Economics	القسم
Supervisor	الطيب أحمد شمو	المشرف
Co supervisor		المشرف المساعد
Ext Supervisor		المشرف الخارجى
Ext Exam		الممتحن الخارجي
Int Exam 1		الممتحن الداخلي الاول

Int Exam 2		الممتحن الداخلي الثاني
Date	2008	التاريخ
Keyworde		الكلمات المفتاحية
English Abstract	The Islamic banks have become widespread within a very short period of time.Their performance has been hailed by a number of reputed international institutions. In view of the relentless competition witnessed by the banking market and the political changes that established the concept of globalisation and a number of international organizations that endeavour to liberalise the financial services, and their aftermath such as international agreements, many large international banks with a huge capitals and long banking expertise have become staunch competitors to Islamic banks by opening Islamic banking windows. This will affect the performance of Islamic banks and reduce their chances of work. Therefore, for these Islamic banks to remain in the banking markets, depends on their ability to cope with the international developments which occurred recently in the banking industry, on creating a new and large cutover, in innovating new financial products, in offering well-developed banking services. Risk management is a comprehensive system with the objective of using well- determined means to control risk and reduce its effects and to protect the assets of the banks from losses. Actual interest in risk management started some time ago and the ways and means of reducing it have developed over time. The efforts of markots in the early 1960\\\\\\\'s of the 20th century contributed to a large extent in reducing investment risks since he proved through his theory that man can reduce his investment risks by diversification. The study of risks in Islamic banks is some how new in view of the recent development of the experiment of Islamic banking itself, which needs new and more advanced research. This study deals with a number of themes related to this area. It gives an overview on the concept of risk, the kinds of banking risks, the historical development of risk management and the phases and means of risk management, as it has become very important means to control the level of risks. This study also looks at banking risk management from the	المستخلص باللغة الإنجليزية

	point of view of the international Basil community. It shows that the criteria determined by the committee for banking are not suitable for Islamic banks because they are designed originally to deal with conventional banks. The study pointed out the risks specific to Islamic banks and showed that the Islamic banks face two new risks in addition to the risks common with conventional banks. Islamic banks face extra risks as a result of their commitment to the Islamic shari\\\\\\\'ah such as the risks of movable trading, the risks of loss of confidence and the risks of indices, in addition to the risks related to the various Islamic modes of finance. The study discussed the management of the most important risks faced by Islamic banks such as debt risks, liquidity risks, operating risks and pointed out to the means that contribute in controlling these risks and reducing their effects such as the creation of Islamic investment funds characterised by diversified investments in various economic sectors and following a number of laws and systems that contribute towards a suitable environment for risk management and the dissemination of risk management culture among the workers in the banking sector. This is in addition to the effect that is produced by the efficient supervision and control. The study consists also of a practical side as it studied the cases of al-Rajhi Bank in Saudi Arabia and the Islamic Tadamun Bank in Sudan being leading Islamic banks. The study analysed their performance and the assessment of their yields and risks. It study showed and proved that they, both, followed the rules of banking prudence and that they follow the right rules of risk management to a great extent from the point of view of diversifying investments and their allocation among the various economic sectors and by taking enough collateral. This does not mean that these two banks have completed all the requirements of proper management in dealing with risk management as there are still some shortcomings that need to be dealt with. Finally the study concluded with a number of recommendations with the hope that they would contribute towards the proper control of risks in Islamic .banks and financial institutions	
Arabic Abstract	حققت المصارف الإسلامية انتشارا واسعا خلال الفترة الماضية وكانت تجربتها محل تقديرهن العديد من المؤسسات المالية الدولية. ونظرا للمنافسة الحادة التي يشهدها سوق العمل المصرفي وتحرير الخدمات المالية فان بنوكا عالميه لها ثقلها المالي ستطرح نفسها منافسا قويا للمصارف الإسلامية من خلال فتح	المستخلص باللغة العربية

	نوافذ إسلامية بها مما يؤثر سلبا على أداء المصارف الإسلامية لذلك فان المصارف الإسلامية مدعوة إلى إحداث نقلة نوعية وكمية في أدائها وإدارة مخاطرها بكفاءة عالية. تهدف إدارة المخاطر إلى التحكم في الخطر والحد من أثاره السيئة بغرض المحافظة على أصول المصارف وقد بدأ الاهتمام بها منذ أمد بعيد وكان لجهود ماكوتز في بداية الستينيات من القرن الماضي دفعة قوية إلى تكونت لجنة بازل في عام 1974 وقامت بوضع معايير لمخاطر الأصول بهدف تعزيز كفاية رأس المال وتحسين الأساليب الرقابية على إعمال البنوك مركزة على الخاطر الائتمانية وأطلق عليها بازل 1ثم تم تطويرها فيما بعد وأضيفت لها مخاطر السوق والمبادئ الأساسية للرقابة الفعالة وأطلق عليها بازل2. واجهت المصارف الإسلامية صعوبات عديدة في تطبيق تلك المعايير حيث أنها وضعت في الأساس لتناسب المصارف التقليدية لذلك اتجه القائمون على المؤسسات المالية الإسلامية لتكوين مؤسسات مالية تهدف إلى وضع معايير تتناسب مع خصوصية المصارف الإسلامية وتستفيد في الوقت نفسه من المعايير الدولية فكان تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للسوسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية وقد بذلت هذه المؤسسات جهودا كبيرة مع غيرها من المؤسسات الإسلامية الأخرى ي وضع معايير تناسب المصارف الإسلامية. أبانت الدراسة إن هنالك ك نوعين من الخاطر تواجه المصارف الإسلامية فبجانب المخاطر التي تشترك فيها مع المصارف التقليدية باعتبارها مؤسسات مالية فإنها تواجه مخاطر إضافية نابعة من التزامها بالشريعة الإسلامية وفي ضوء ذلك أشارت الدراسة إلى بعض الوسائل التي يمكن أن تساهم في الحد من المخاطر المصرفية. اشتملت الدراسة على جانب تطبيقي تعرضت فيه إلى دراسة حالة مصرف ألراجحي بالمملكة العربية السعودية وبنك التضامن الإسلامي في جمهورية السودان خبث تم تحليل الأداء وقياس العائد والمخاطرة في أنشطتهما كما ركزت على مدى التزام المصرفين بالمعايير الدولية وفى الختام أفردت حيزا للتوصيات التي يمكن إن تساهم في الحد من المخاطر.	
Degyear	2008	تاريخ الدرجة
Num pages	0	عدد الصفحات
	http://etd.uofk.edu/economic/eco2007178.pdf	الرابط
	Title	دراسة مخاطر الائتمان فى القطاع المصرفى بالتطبيق

		على البنك السودانى الفرنسى
Author	منيرة عبد الله يوسف عبد الرحمن	معد الرسالة
URN	uofketd-man2007019	رقم الإيداع
Degree	Master	الدرجة
Faculty	School of Management Studies	الكلية
Department	Department of Accounting and Finance Management	القسم
Supervisor	صديق على الطيب	المشرف
Co supervisor		المشرف المساعد
Ext Supervisor		المشرف الخارجى
Ext Exam		الممتحن الخارجي
Int Exam 1		الممتحن الداخلي الاول
Int Exam 2		الممتحن الداخلي الثاني
Date	2008	التاريخ
Keyworde		الكلمات المفتاحية
English Abstract	This study talks about the finance risks in the Sudanese Bank through shedding light on experiments of the Sudanese French Bank on management of finance risk during 2001-2005. The main objective of the study is to discuss the problem of the finance risks by focusing on dimension, causes and subsequent effects of the problem by	المستخلص باللغة الإنجليزية

proposing essential recommendation that assist in solving or mitigating the risks of finance. The study has attributed the problem of the finance risks from which the Sudanese bank are suffering from a number of the following reasons: 1. finance seeker don\\\\\\\'t provide sufficient guarantees or they provide guarantees which are not compatible or suffering from basic liquidity. 2. lack of the financial analysis for the customers centers. 3. risks coming from lack of the internal monitoring. 4. non.-Comply with publication of the Bank of Sudan concerning the monetary and finance policies. The study has used the descriptive and historical method in addition to statistical and analytical method, which is based on analysis of collected primary and secondary data. The study has also depended on the primary data sources collected from annual reports published by the banks, publications of the banks regarding Criteria of granting finance, publications of the Bank of the Sudan concerning the monetary and finance policies, observation and conduction of interviews with the officials of the banks. Further, the study has relied on the data collected from the secondary sources from text books, periodicals, working papers and symposiums. The study has attributed the finance risks to the following reasons: 1. customers are not providing high quality guarantees or they provide guarantees that are suffering from risks of liquidation. 2. risks stemming from the Islamic finance method, concentration customers, amount and timing of the finance and the investment atmosphere. 3. risks coming from absence of internal monitoring. 4. absence of follow-up of the payment processes. 5. non-comply with publications of the Bank of the Sudan regarding criteria of granting fund. The study has also connected the negative impacts of the finance risks with the following: 1. there are negative impacts on the bank and shareholders and investors demonstrated in decrease of attained revenue from the finance processes to losses of some investments and debts. 2. there are negative effects on the bank customers whose reputation affected badly leading to cause deterioration of their activities once again and increase their debts. The study has come out with the below recommendation s: 1. Providing strong and sufficient guarantees by the customers and not depends on it just only. 2. Intensifying investment in the human element in field of the banking finance by providing continuous training. 3. intensifying the internal auditing to evaluate the performance in certain periods. 4.

	developing the legal statutes to conform with grant of banking finance. 5. due care should be taken in selecting customer and when investigating their applications for funding. 6. the study has suggested other studies in the field .to complete the view	
Arabic Abstract	يتناول هذا البحث دراسة مخاطر التمويل في المصارف بالتطبيق علي البنك السوداني الفرنسي خلال الفترة من 2001م إلي 2005م. سنتعرض في هذا البحث لمشكلة مخاطر الائتمان التي لا تقتصر فقط علي احتمالات Probabilities خسارة البنك للعائد المتوقع Expected Return علي أحد القروض التي قام بمنحها لأحد عملائه بل تمد هذه الاحتمالات لتشمل خسارة أصل القرض بالكامل وبالتالي خسارة جزء من ودائع العملاء والتي لا يملكها البنك بالطبع. فرضيات البحث: وترجع الدراسة مخاطر الائتمان التي تعاني منها المصارف لعدة أسباب من أهمها: 1- تعاني الضمانات المقدمة بواسطة طالب الائتمان لعدد من مخاطر التسييل، أو قد تكون غير ذات جودة كافية. 2- ضعف نظم الرقابة الداخلية عمل علي تفاقم مخاطر الائتمان في المصارف. 3- قصور في استخدام التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان. 4- عدم الالتزام بمنشورات بنك السودان الخاصة بأسس وضوابط منح الائتمان المصرفي. منهجية البحث: قامت الدراسة بإتباع المنهجين الاستقرائي الوصفي والإحصائي التحليلي في جمع وتحليل المعلومات وذلك بغرض الوصول إلي النتائج المرجوة. طرق جمع المعلومات: هنالك عادة نوعان من المعلومات، معلومات أولية ومعلومات ثانوية وفي هذه الدراسة سيتم استخدام كلا النوعين من المعلومات. طريقة جمع المعلومات الأولية: اعتمدت الدراسة في مصادرها الأولية علي تجميع المعلومات من التقارير المالية السنوية المنشورة للبنك، منشورات البنوك الخاصة بأسس وضوابط منح التمويل ، منشورات بنك السودان الخاصة بالسياسات النقدية والتمويلية وأسس وضوابط منح التمويل، الملاحظة والمقابلات الشخصية مع المسئولين في البنوك. طريقة جمع المعلومات الثانوية: اعتمدت الدراسة علي جمع المعلومات من المصادر الثانوية تم الحصول عليها من المراجع والكتب والمنشورات و أوراق العمل. نتائج البحث: لقد توصلت الدراسة إلي النتائج الآتية: 1- تواجه المصرف مخاطر التسييل عند تنفيذ الضمانات. 2- ضعف الرقابة والمتابعة علي عملية التمويل الممنوع. 3- عدم الالتزام في أحيان كثيرة بمنشورات بنك السودان الخاصة بأسس وضوابط منح الائتمان المصرفي. 4- قصور في التحليلات المالية لمراكز العملاء طالبي التمويل. 5- عدم الاهتمام بمتابعة عمليات السداد. كما توصلت الدراسة إلي أن أهم الآثار السالبة لمخاطر التمويل تتلخص في الآتي: 1. آثار سالبة علي المصرف ومساهميه وأصحاب الودائع الاستثمارية تتمثل في نقصان العائد المحقق من العمليات التمويلية نتيجة لتعثر بعض المديونيات. 2. آثار سالبة علي عملاء المصرف المتعثرين بتأثر سمعتهم سلباً، الشيء الذي يؤدي إلي تراجع أنشطتهم وزيادة ثقل المديونية عليهم. أهم التوصيات: 1. تطور	المستخلص باللغة العربية

	التشريعات القانونية لتكون أكثر ملائمة لمنح التمويل المصرفي. 2. أخذ الضمانات الكافية لتكون أكثر ملائمة لمنح التمويل المصرفي. 3. تكثيف الاستثمار في العنصر البشري في مجال التمويل المصرفي وذلك من خلال التدريب المستمر. 4. تكثيف المراجعة الداخلية لتقويم وتقييم الأداء في فترات دورية منتظمة. 5. كما أوصت الدراسة بعمل دراسات مستقبلية في هذا المجال لتكملة الصورة.	
Degyear	2008	تاريخ الدرجة
Num pages	0	عدد الصفحات
	http://etd.uofk.edu/management/man2007019.pdf	الرابط
	Title	دور معايير المحاسبة الدولية في قياس وعاء زكاة عروض التجارة وضرائب الدخل في التشريع السوداني
Author	أسماء محمد أحمد حمد الحسين	معد الرسالة
URN	uofketd-man2007007	رقم الإيداع
Degree	.Ph.D	الدرجة
Faculty	School of Management Studies	الكلية
Department	Department of Accounting and Finance Management	القسم
Supervisor	محمد عثمان حمزة	المشرف
Co supervisor		المشرف المساعد
Ext Supervisor		المشرف الخارجى

Ext Exam		الممتحن الخارجي
Int Exam 1		الممتحن الداخلي الاول
Int Exam 2		الممتحن الداخلي الثاني
Date	2007	التاريخ
Keyworde		الكلمات المفتاحية
English Abstract	This study deals with the International Financial Accounting Standards, how they are used to determine : 1- The Wia\\\\\\\'a of Zakat for Trade. 2 – The Wia\\\\\\\'a of Income Tax. That is because they are both important sources of income of the country and they are both computed almost from the same base – financial statements and using the same principles – accounting standards. The study gives a good idea of the International Financial Accounting standards, a historical survey of those standards, its importance, how it is built and who shares in developing those useful principles. Its importance arises form the need of many countries for uniformity of standards to regulate the accounting procedures used to evaluate projects and enterprises. It helps to produce reliable and relevant information which achieves the goal of comparability that makes accounting information adequate for decision making. Investors, creditors and other users of accounting information are always waiting to compare the performance of other enterprises to make satisfactory decisions. The research raises the efforts of Islamic Accountants who developed some Islamic standards, that is the Accounting and Auditing Institute for Islamic Financial Corporations. It\\\\\\\'s a good start although it, is only concerned with Islamic financial banks and similar corporations. We need more of these standard for other purposes. The research discuses the usage of the financial Accounting standards in Zakat chamber and Tax chamber, practice of the relevant standards to give maximum satisfaction of a good accounting system. Incentive training of accounting	المستخلص باللغة الإنجليزية

	programmes is needed to practice the standards in borh chambers. The study also arises the suitable standards to be used to assess Zakat obligations to meet Sharia goals and others that needs amending e.g. standard 2 that deals with historical cost. Market. Price is much suitable for both assessments, Zakat, and Incomes Tax. Equation of the percentage used to cover differences in prices also needs another justification, the research suggests direct evaluation .according of Hadith	
Arabic Abstract	يتلخص موضوع البحث في معرفة المعايير المحاسبية الدولية، نشأتها وتطورها، اللجان والمؤسسات الدولية التي شاركت في بناء تلك المعايير، ضرورة وجودها من حيث حاجة المجتمع الدولي لها واتفاقهم على تلك التركيبة الميكانيكية التي تنظم العمل المحاسبي في معظم دول العالم إيماناً بدورها الفعال في توفير المعلومات المحاسبية الجيدة والواضحة (عبر الإفصاح) بما يكسبها ثقة المتعاملين بها والمستخدمين لتلك المعلومات. كما أن مطابقة تلك المعلومات للمبادئ والمعايير الدولية يعطينا قوائم مالية موثوقة ومقنعة (عبر القياس) وذلك يسكبها الثبات وإمكانية المقارنة بمثيلاتها في الشركات والمؤسسات المختلفة مما يساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية والتجارية الملائمة والأفضل. أشارت الباحثة لاجتهادات علماء المحاسبة في إيجاد صيغ إسلامية لبعض المعايير بما يلائم مجتمعنا الإسلامي متمثلة في \\\\\\\"هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية\\\\\\\" والتي ركزت فقط على أنشطة المصارف الإسلامية والمؤسسات المشابهة مما يجعل الباب مفتوحاً لمزيد من الاجتهادات وهذا يثبت صحة الفرض الأول. يناقش البحث تطبيق تلك المعايير على موردين هامين من موارد الدولة في السودان ، إلى أي مدى استفاد المشرع السوداني في ديوان الزكاة وديوان الضرائب من تلك المعايير في تحديد وعاء زكاة عروض التجارة ووعاء ضرائب الدخل، ذلك أنها أكثر ملاءمة لتطبيق تلك المعايير واقتراحات الباحثة لما يلائم الديوانين وما يحتاج لتعديل مع تركيزها على أهمية تدريب وتوعية العاملين بالديوانين على ضرورة استخدام تلك المعايير مع الاجتهاد في التعديلات بما يناسب البيئة السودانية والتشريع الإسلامي، وقد أبدت الباحثة ملاحظتها على بعض المعايير التي ترى أهمية مناقشة تعديلها كالمعيار الثاني الخاص بتقويم وعرض البضاعة في إطار نظام التكلفة التدريجية ، وتقويم المخزون . ورأي الباحثة في اجتهاد الديوان في إيجاد معادلة لفرق تقويم المخزون مما يثبت صحة الفرض الثاني. وقد رأت الباحثة ضرورة التقويم بالسعر الجاري أو الحالي امتثالاً لما ورد في الحديث \\\\\\\"فقومه بنحو من ثمنه يوم حلت فيه الزكاة) . ناقش البحث مشاكل التطبيق في الديوانين مستعيناً بالحالات التطبيقية العملية والملاحظة والمقابلات الشخصية ، وأشارت الباحثة لاهتمام ديوان الضرائب في تنفيذ القوانين والتشريعات الضريبية وتقديمها على المبادئ والمعايير المحاسبية مما ينتج عنه كثير من الفروقات في وعاء الدخل	المستخلص باللغة العربية

	الضريبي وذلك يؤكد الفرض الثالث الخاص بالضرائب. فكان هذا الجهد الذي أمامكم .	
Degyear	2007	تاريخ الدرجة
Num pages	0	عدد الصفحات
	http://etd.uofk.edu/management/man2007007.pdf	الرابط
	Title	المراجعة الداخلية واهميتها كاداة رقابية بالقطاع المصرفى دراسة حالة مصرف المزارع التجارى
Author	نور البقيع موسى محمد طه	معد الرسالة
URN	uofketd-man2007009	رقم الإيداع
Degree	Master	الدرجة
Faculty	School of Management Studies	الكلية
Department	Department of Accounting and Finance Management	القسم
Supervisor	عبد اللطيف امام حاج عمر	المشرف
Co supervisor		المشرف المساعد
Ext Supervisor		المشرف الخارجى
Ext Exam		الممتحن الخارجي

Int Exam 1		الممتحن الداخلي الاول
Int Exam 2		الممتحن الداخلي الثاني
Date	2007	التاريخ
Keyworde		الكلمات المفتاحية
English Abstract	Due to the internal audit function that deals with the evaluation aspect as well as the preventive aspect of the assets of the project and it is construction by presenting the suggestions for the improvement of the project systems, it's scope is expanded in a way to become a surveillance tool for the higher levels of the project. Consequently, the research tackled the issue of internal audit and its importance as a surveillance tool within the banking sector. The research aimed at the definition of the internal audit system and its role within the banking sector. A carefully selected assumptions were put forward through a questionnaire which was distributed among the respondents of the study. Personal interviews were also included in the study. The study used the historical descriptive method and the statistical analytical method. The research was divided into five chapters: the first chapter discusses the methodological aspect and the previous studies on this subject. The second chapter sheds a light on the definition of the audit and tackles in detail the issue of it's beginning, stages of development of the audit, it's definition, targets and the various sections this profession is servicing and the standards it should abide by and lastly it presents a model of the standard unqualified audit report. The third chapter explains in detail the internal audit system in banks with a special reference to the benefits of the internal audit and its' functions as well as the concept of internal audit system and discussed lastly the establishment and the concept of banks. The fourth chapter is on the beginning and development of the Farmer's commercial bank subject of this study as well the analysis of the information included in the questionnaire and brings evidence to the assumption on which the study is based. Finally, the fifth chapter points out the main results	المستخلص باللغة الإنجليزية

	and recommendations drawn by the study and a list of the resources and references consulted for the purpose of this .research	
Arabic Abstract	لأن وظيفة المراجعة الداخلية تتناول المجال التقييمي وكذلك الوقائي لأصول المشروع ثم النواحي الإنشائية بتقديم الاقتراحات التحسينية لأنظمة المشروع فإن مجالها يتسع ويجعلها أداة رقابية للمستويات العليا للمشروع،من هذا المنطلق تناول البحث موضوع المراجعة الداخلية وأهميتها كأداة رقابية للقطاع المصرفي، وقد كان الهدف من هذا البحث التعرف على نظام المراجعة الداخلية بالقطاع المصرفي والدور المنوط به. وضعت عدة فروض تم اختبارها بتصميم استبانه وزعت على عينة الدراسة، كما كانت هنالك مقابلات شخصية على عينة الدراسة. استخدم المنهج التاريخي الوصفي والإحصائي التحليلي لهذه الدراسة. تم تقسيم هذا البحث إلي خمسة فصول، تناول الفصل الأول منها الإطار المنهجي والدراسات السابقة، بينما تحدث الفصل الثاني عن ماهية المراجعة، متناولاً بالتفصيل نشأة وتطور المراجعة، والتعريف بها وبيان أهدافها والطوائف المختلفة التي تخدمها هذه المهنة، والمعايير التي يجب الالتزام بها ومن ثم نموذج لتقرير المراجعة النظيف القياسي. أما الفصل الثالث فشرح بشيء من التفصيل نظام المراجعة الداخلية بالمصارف، مركزاً على مزايا المراجعة الداخلية وأغراضها، وأيضاً مفهوم نظام الرقابة الداخلية، وتحدث في مبحثه الأخير عن نشأة المصارف ومفهومها. وقد كان الحديث في الفصل الرابع عن نشأة وتطور المصرف موضع الدراسة \\\\\\\"مصرف المزارع التجاري\\\\\\\" وكذلك تحليل البيانات التي تضمنتها الاستبانة، ومن ثم اثبات الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة. بينما تناول الفصل الخامس أهم النتائج والتوصيات التي خلصت إليها الدراسة وأيضاً وضح قائمة المصادر والمراجع التي تم الرجوع إليها في هذا البحث.	المستخلص باللغة العربية
Degyear	2007	تاريخ الدرجة
Num pages	0	عدد الصفحات
	http://etd.uofk.edu/management/man2007009.pdf	الرابط
	Title	مدى تطبيق نظام التكاليف في المصارف الإسلامية دراسة

		تطبيقية على المصارف العاملة في جمهورية السودان
Author	محمد عبده نعمان علي القباطي	معد الرسالة
URN	uofketd-man2007014	رقم الإيداع
Degree	.Ph.D	الدرجة
Faculty	School of Management Studies	الكلية
Department	Department of Accounting and Finance Management	القسم
Supervisor	عبد اللطيف إمام حاج عمر	المشرف
Co supervisor	محمد عثمان محمد حمزة	المشرف المساعد
Ext Supervisor		المشرف الخارجى
Ext Exam		الممتحن الخارجي
Int Exam 1		الممتحن الداخلي الاول
Int Exam 2		الممتحن الداخلي الثاني
Date	2007	التاريخ
Keyworde		الكلمات المفتاحية

English Abstract	The studies and researches tend to tackle cost Accounting in the Islamic Banking System by applying the traditional cost accounting system in the industrial entities. The specific nature of the Islamic banking system in not considered. . This Research is aiming to identify the significant aspects of the costing system applied in the Islamic Banks in Sudan and whether they are in conformity with Sharia Rules and to identify the adopted costing system in the Islamic Banks in Sudan, and the constraints of the adoption. The research also is suggesting a regulatory framework for adoption of the suggested Costing System which can assist the Islamic Banks to apply the Sharia Rules in all its transactions. To achieve the objectives of this research; the researcher established the hypothesis which ensure realization of these objectives and the study of fiqh rules regarding financing modes and investment transactions to arrive to the costs approved by Sharia which should be observed by the Islamic banks to charge to the different modes of finance. The researcher used a questionnaire distributed among the Islamic Banks operating in Sudan. The survey covered the detailed procedure of the costs of financing investments in the Islamic Banks through the case of Tadamon Islamic Bank (Sudan). By testing the research hypothesis using t-test of the average of one population and according to the statistical results; the important results of the research were that Islamic Banks do not charge financing and investment by costs which are in conformity with Sharia rules. Also the Islamic Banks operating in Sudan do not applying costing system in their financing modes. The lack of applying costing system in the Islamic Banks in Sudan is the result of absence of specialized costing unit and the absence of specialized scientific research in the costing system of the Islamic Banks taking in consideration the Sharia rules. Sometimes the administration of the Islamic Banks are not convinced of the importance of the role of the costing secured to help in decision و system and the information making and applying the Sharia rules in the Islamic Banks. In addition there is a lack of training programs for the staff that are responsible for the Fiqh Rules relating to the costing of finance modes and investment transactions. Sometimes non-application is due to that the staff convinced with the importance of costing data and they are not enthusiastic to the success of Islamic Banking its philosophy. They do not coordinate costing Accountant taking in consideration that they can not apply the Sharia aspect of costing onto the	المستخلص باللغة الإنجليزية

	Islamic finance modes and investment. Also there is a lack of competent accountant with solid background in Sharia rules relating to finance and investment. Also there are no obligatory rules or supervisory body to impose applying costing system. It has been observed through the study of the current costing system tackled in the accounting literature applied in Tadamon Islamic Bank(Sudan) that it doesn\\\\\\\\'t conform with the nature of the Islamic banking activities. And existence of strong reasons which stems from Islamic Sharia Rules to support the costing system in the Islamic banks the researcher suggested a new system of costing has been established to be applied in the Islamic Banks. This System is in conformity with the nature of the Islamic Banking practices and financing modes and investment transactions. This will help in charging the proper costs to the financing and investment transactions according to Sharia rules. The researcher concluded to number of recommendations, the major recommendations are; Islamic Banks should be enthusiastic to adopt the costing system arrived from this study; it should be aware of the importance the information extracted from the cost accounting; it should initiate establishment cost accounting unit responsible directly to the top management; competent trained staff should be selected to this unit; other staff should be encouraged to cooperate with the costing unit; the banks should select staff who believe in the Islamic Banking and who are genuine in make it a successful implementation. The central Bank should enlighten Islamic Banks with costing system and encourage ز importance of applying them to apply it. The researcher also is recommending that educational institutions should incorporate the Islamic Sharia Rules concerning the accounting principles applied in the .Islamic banks	
Arabic Abstract	تتجه الدراسات والبحوث التي تناولت محاسبة التكاليف في المصارف الإسلامية إلى محاولة إسقاط نظام التكاليف التقليدي المطبق في المنشات الصناعية عليها دون مراعاة طبيعة نشاطها وخصوصية العمل المصرفي الإسلامي. ويهدف هذا البحث إلى معرفة أهم جوانب نظام التكاليف التي تستخدمها المصارف الإسلامية العاملة في السودان في تسيير أعمالها اليومية ومدى توافقها مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، ومعرفة واقع تطبيق نظام التكاليف في المصارف الإسلامية العاملة في السودان ومعوقات هذا التطبيق، ووضع إطار فكري لتطبيق نظام تكاليف مقترح يعكس خصوصية المصارف الإسلامية ويتوافق مع الأحكام والقواعد الشرعية. ولتحقيق أهداف البحث قام الباحث بوضع	المستخلص باللغة العربية

الفروض الخاصة بتحقيق هذه الأهداف ودراسة الجوانب الفقيهة لعمليات ودائع الاستثمار وعمليات التمويل والاستثمار للوصول إلى التكاليف الشرعية التي يجب على المصارف الإسلامية تحميلها على عمليات ودائع الاستثمار وعمليات التمويل والاستثمار، كما قام الباحث بتوزيع استبانة على المصارف الإسلامية العاملة بالسودان، ودارسة الإجراءات التفصيلية لتكاليف عمليات ودائع الاستثمار وعمليات التمويل والاستثمار من خلال دراسة حالة بنك التضامن الإسلامي، وباختبار فرضيات البحث باستخدام اختبار(ت) لمتوسط مجتمع واحد، وعلى ضوء ما أسفرت عنه نتائج التحليل الإحصائي كانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، أن المصارف الإسلامية العاملة في السودان لا تحمل دائماً عمليات ودائع الاستثمار وعمليات التمويل والاستثمار بالتكاليف التي تتوافق مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، كما أن المصارف لا تطبق نظام التكاليف، ويرجع عدم تطبيق نظام التكاليف في المصارف الإسلامية غالباً إلى عدم وجود وحدة إدارية متخصصة ومستقلة بمحاسبة التكاليف وعدم وجود دراسات علمية متخصصة تتناول نظام التكاليف في المصارف الإسلامية وتراعي الجوانب الشرعية، كما يرجع عدم التطبيق أحياناً لإدارة المصرف الإسلامي فيما يتعلق بعدم قناعة إدارة المصرف بأهمية دور نظام التكاليف في المصرف وما يقدمه هذا النظام من معلومات تساعدها في اتخاذ القرار وتطبيق الأحكام والقواعد الشرعية في لمصرف، وعدم قيام إدارة المصرف بعقد دورات تدريبية لموظفي المصرف المعنيين بتطبيق الأحكام والقواعد الفقهية المتصلة بتكاليف عمليات التمويل والاستثمار، كما يرجع عدم التطبيق أحياناً لموظفي المصرف الإسـلامي فيما يتعلق بعدم قناعتهم بأهمية بيانات التكاليف وعدم تحمسهم لإنـجاح د تجربة المصارف الإسلامية وتبني فلسفتها، وعدم قناعتهم بأهمية التعاون مع محاسب التكاليف، إضافة لذلك عدم قدرتهم على إسقاط الجوانب الفقهية المنظمة لعمليات التمويل والاستثمار على نظام التكاليف، وعـدم وجود المحاسب الكفء المتمرس والملم بالأحكام والقواعد الشرعية لعمليات التمويل والاستثمار، كما يرجع عدم التطبيق أحياناً إلى عدم إلزام المصرف من الجهة المشرفة أومن القوانين والتشريعات المنظمة لعملها بتطبيق نظام التكاليف، كما أتضح من خلال دراسة نظم التكاليف الحالية التي تناولتها أدبيات المحاسبة على حالة بنك التضامن الإسلامي عدم ملاءمتها لطبيعة أنشطة المصارف الإسلامية، ووجود مبررات قوية ونابعة من أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية تدعم وجود نظام تكاليف خاص بالمصارف الإسلامية، لذا قام الباحث بوضع مقترح لنظام تكاليف يمكن تطبيقه في المصارف الإسلامية، وهذا النظام يتوافق مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية ويساعد المصارف الإسلامية على تحميل عمليات التمويل والاستثمار بما يخصها من التكاليف الشرعية، وقد خلص الباحث إلى عدد من التوصيات أهمها: يوصي الباحث إدارة المصارف الإسلامية بالتحمس لتطبيق نظام التكاليف التي توصل إليه هذا البحث، وعليها أن تعي أهمية المعلومات التي تقدمه محاسبة التكاليف، وأن تبادر بإنشاء إدارة خاصة بمحاسبة التكاليف على أن تتبع الإدارة العليا، وأن توفر لها الكفاءات المؤهلة والمدربة،

	كما عليها إلزام موظفيها للتعاون مع إدارة محاسبة التكاليف، وأن تختار موظفيها ممن يهمهم إنجاح تجربة المصارف الإسلامية، كما يوصي الباحث البنك المركزي بتوضيح أهمية تطبيق نظام التكاليف للمصارف الإسلامية وحثها على تطبيقه، وكذا يوصي الباحث المؤسسات التعليمية إعطاء المصارف الإسلامية جانباً من الاهتمام بحيث تكون مخرجات التعليم خاصة في تخصص المحاسبة كوادر ملمة بالأحكام والقواعد الشرعية ذات الصلة بالعمل المحاسبي في المصارف الإسلامية.	
تاريخ الدرجة	2007	Degyear
عدد الصفحات	0	Num pages
الرابط	http://etd.uofk.edu/management/man2007014.pdf	

المجلد : 16 العدد : 1 يناير 2009

أثر تقديم الخدمات الاستشارية لعملاء تدقيق الحسابات على أتعاب تدقيق الحسابات في الكويت

مشاري عبيد الهرشاني

يهدف هذا البحث إلى دراسة تقديم الخدمات الاستشارية (غير تدقيق الحسابات) من قبل مكاتب تدقيق الحسابات لعملاء تدقيق الحسابات، وأثر تقديم مثل هذه الخدمات على أتعاب تدقيق الحسابات في دولة الكويت ولقد أجريت هذه الدراسة باستخدام عينة من المنشآت التي تمت مراجعتها من قبل مكاتب تدقيق حسابات في الكويت، ولقد أظهرت نتائج البحث أن حجم المنشأة الخاضعة للتدقيق، ودرجة سيولتها، وربحيتها من العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب تدقيق الحسابات في الكويت، كما أظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأن هناك علاقة طردية بين تقديم الخدمات الاستشارية كغير تدقيق الحسابات، وبين أتعاب تدقيق الحسابات.

النتائج المترتبة على الغش

يترتب على جالات الغش الذي يقوم به الموظفون أو الإدارة ظهور قوائم مالية مضللة تؤدي إلى حدوث نتائج خطيرة وذات أضرار واسعة الانتشار وفي بعض الأحيان إلى تأثير تدميري ، وتلك النتائج لها أثار على المدى القريب وعلى المدى البعيد ، فأول ضحايا تلك القوائم المضللة هم المساهمن والدائنون وعلى المدى البعيد اهتزاز ثقة المستثمرين في سوق الأوراق المالية إلى جانب اطراف عديدة تتضرر من جراء ذلك كفقد الموظفين لوظائفهم وتضرر شركات التأمين و المودعون في المؤسسات المالية كما تتأثر ايضاَ سمعة الشركات التي تنتمي إلى نفس الصناعة.

وقد تكبدت مكاتب المراجعة في السنوات القليلة الماضية نفقات باهضة من جراء الدعاوي القضائية المرفوعة من الطرف الثالث الذين فقدوا استثماراتهم نتيجة عدم قدرة مراجعي الحسابات على اكتشاف الغش وما يتعلق به من تحريفات جوهرية في القوائم المالية فعلى سبيل المثال وصلت نفقات الدعاوى القضائية الى 7 % من إيراد مكاتب المراجعة الستةالكبار في عام 1990 ثم ارتفعت تلك النسبة إلى 19,4 % عام 1993 ويوجد في الولايات المتحدة وحدها أكثر من 4000 دعوى قضائية مرفوعة ضد المراجعين تحمل في طياتها اكثر من 15 مليار دولار كتعويضات محتملة لتسويات تلك الدعاوي وأن معظم تلك الدعاوي سببها فشل مراجعي الحسابات في اكتشاف الغش وعدم الافصاح عن انشطة العميل سيئة السمعة ومن وجهة نظري فإن أكبر مثل لذلك الفشل هو مكتب أرثر أندرسون والذي كان يعد من أكبر مكاتب المراجعة على مستوى العالم والذي انهار وفق فضيحة إنرون الشهيرة .

إن الغش يؤدي الى سوء تخصيص الموارد نتيجة إعداد تقارير مشوهة عن أماكن الاستثمار المتاحة ، كما يؤدي الغش في الأخير الى انخفاض المبيعات والتوظيف والكفاءة الانتاجية والمصداقية كما تضعف مقدرة الشركة على المنافسة أما الزيادة الوحيدة المصاحبة للغش فهي تكلفة الدعاوي القضائية وأقساط التأمين.

ووفقاَ لتقديرات الهيئة التشريعة المتعلقة بالتجارة في الولايات المتحدة فإن الغش يكبد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية سنوياَ أكثر من 100 بليون دولار تدفعها أطراف بريئة كالمستهلكين وشركات التأمين ومكاتب المراجعة

الفرق بين الأخطاء والغش والتلاعب

فرق معيار المراجعة الأمريكي رقم 53 بين الأخطاء والتلاعب حيث يشير الخطأ " إلى تحريف أو استبعاد غير متعمد لمبالغ أو افصاحات معينة في القوائم المالية " وهي غالباَ ما ترتكب نتيجة جهل كتبة وموظفي إدارة الحسابات بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبالتصنيف المحاسبي السليم وترتكب أيضاَ نتيجة الإهمال أثناء القيام بالإجراءات المحاسبية ومن أمثلة الأخطاء:

أ - أخطاء العمليات الحسابية كما في حالة الجمع والنقل والترصيد الخاطئ لبعض الحسابات وهذا غالباَ في الأنظمة المحاسبية اليدوية وليس الألية.

ب - عدم الدقة في إعداد التقديرات المحاسبية بسبب المبالغة في التقدير أو تخفيضه مثل المبالغة في تقدير نسبة الديون المشكوك في تحصيلها في نهاية الفترة ، وكذلك فشل الإدارة في التعرف على بعض انواع المخزون التي يصعب بيعها وتصريفها وبالتالي يحدث تقدير غير سليم لمخصص تقادم المخزون.

ج - عدم التطبيق السليم للمبادئ المحاسبية وذلك كما في حالة الخلط بين المصروف الإيرادي والمصروف الرأسمالي.

أما التلاعب (الغش) فهو عبارة " عن ذلك التحريف أو الاستبعاد المتعمد لمبالغ أو إفصاحات معينة في القوائم المالية وهي غالباَ ما ترتكب لرغبة مرتكبيها ف إخفاء جهلهم أو عدم كفاءتهم أو لرغبتهم في تغطية سرقات واختلاسات كبيرة في النقدية أو البضاعة أو تقديم تقارير مالية غير حقيقية " ومن أمثلة الغش ما يلي:

أ - التزوير المتعمد في السجلات والدفاتر المحاسبية أو لمستندات المؤيدة والتي تعد على اساسها القوائم المالية مثل إعداد فواتير بيع وهمية يترتب عليها حسابات مدينين وهمية وبالتالي تضخيم رصيد المدينين عمداَ.

ب - تبديد موارد الشركة عن عمد.

ج - إخفاء معاملات أو مبادلات عمداَ أو السهو المتعمد في الإفصاح عن بعض الأحداث والمعلومات الهامة مثل إهمال الإفصاح عن الآثار المحتملة لقضية مرفوعة ضد الشركة يترتب عليها التزامات على الشركة.

د - تعمد التطبيق الخاطئ للمبادئ المحاسبية بشأن قياس أحداث معينة أو الإفصاح عنها.

ويمكن القول بأن الغش غالباَ ما يقترن بمحاولة مرتكبية إخفائه وبالتالي فإن الغش يمكن أن يؤدي إلى سلسلة من التحريفات المتعمدة يصعب اكتشافها بصورة تلقائية من خلال الاجراءات المحاسبية وخاصة ذلك الذي يتم اخفائه

بمهارة فائقة وأن اكتشاف مثل هذا الغش يرتبط بقوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية ، وصعوبة أو سهولة إمكانية التواطؤ بين الموظفين ولذلك إذا لم يكن لدى مراجع الحسابات التفهم السليم لطبيعة وتأثير التحريفات المختلفة واحتمالات حدوثها فإنه من المحتمل أن تمر عليه دون أن يكشفها أو يلاحظها

مفهوم الغش

عرفت مصلحة التجارة والصناعة بالمملكة المتحدة الغش بأنه " أي تصرف بالخداع يؤدي إلى الإضرار بمصالح عملاء شركات الأعمال أو مستهلكيها أو الإضرار بمساهميها " كما عرفت لجنة تريدواي الأمريكية الغش في التقارير المالية بأنه " السلوك المتعمد سواء كان بالارتكاب أو الحذف أو عن طريق الإهمال الذي ينتج عنه قوائم مالية مضللة بصورة جوهرية وينطوي الغش في القوائم المالية على عديد من العوامل ويأخذ العديد من الأشكال مثل التحريفات الجسيمة في سجلات المنشأة أو التزييف أو الاصطناع في العمليات كإثبات عمليات وهمية أو تطبيق خاطئ للمبادئ المحاسبية.

المسئولية القانونية للمراجع Legal Liability of Auditor

أساس المسئولية هو العلاقة التعاقدية بين المراجع والعميل ويظهر ذلك بصورة خاصة في حالة المشروعات الفردية وشركات الأشخاص حيث المراجعة اختيارية وتتحدد مسئولية المراجع على أساس العقد المبرم بينه وبين العميل ، فعند تعاقد المراجع مع العميل لتأدية خدمات مهنية فإنه في الحقيقة يدعي امتلاك مهارات معينه تؤهله للقيام بهذا العمل بكفاية ولذلك فإن المراجع يجب أن يؤدي عمله بدرجة من العناية والمهارة المعقولة طبقاَ للأصول المهنية المرعية فإذا أهمل المراجع في القيام بواجباته المهنية فإنه يكون مسئولاَ عن تعويض الضرر نتيجة إهماله .

إن المراجع القانوني يأخذ على عاتقه مسؤولية كبيرة تجاه المجتمع خصوصاَ عند إبداء رأيه حول القوائم المالية ، واعترافاَ بتلك المسؤوليات فإن الجمعيات المحاسبية المختلفة أصدرت قواعد تحدد السلوك المقبول في تأدية الواجبات والمهام وتؤكد هذه القواعد على ضرورة خدمة المحاسبين والمراجعين للصالح العام وبالتالي يجب أن لا يخضع المحاسب أو المراجع لضغوط الإدارة بإظهار نتائج الأعمال على عكس حقيقتها .

إن قواعد السلوك المهني تتطلب قيام المراجعين بتأدية واجباتهم بموضوعية واستقلالية وبعناية فائقة ، فيجب أن لا يقوموا بمراجعة القوائم المالية لشركات يملكونها حتى وإن كانت الملكية جزئية أو القيام بأعمال جوهرية مع أحد الزبائن ، وإذا قاموا بمثل تلك الأعمال فإنهم يخلقون تضارب المصالح والتي قد تؤثر على موضوعية المراجع أو تقلل من مصداقيته ، والتجاوز على تلك المعايير أو معايير مماثلة قد يؤدي إلى سحب إجازة الممارسة من المراجع .

وقد يكون المراجع القانوني عرضة لدعوى قانونية نتيجة إلحاقه ضرراَ ما بأحد الأشخاص الذي اعتمد على تقارير مالية غير صحيحة حتى وإن قام المراجع بتأدية واجباته بحسن النية واتبع إجراءات مراجعة أو معايير متفق عليها فإنه قد يقاضى لأضرار ناتجة عن الاحتيال أو سوء الإدارة من قبل أفراد آخرين في منشأة الأعمال.

وبناءَ على تفسيرات المحاكم في السنوات الأخيرة فإنه قد تم تغريم شركات محاسبية محترمة وكبيرة لهذه الأضرار وقد يشير بعضهم بأن هذه الحلول والتي تجاوز بعضها إلى حد وضع شركات محاسبية محترمة خارج ممارسة المهنة بأنها لا تتناسب مع المسؤوليات التي تلقى على المحاسبين والمراجعين عند تدقيق القوائم المالية وخير مثال على ذلك مكتب آرثر أندرسون Arthur Andersen & Co. والذي انهار عام 2002 على إثر فضيحة إنرون .

ونظراَ لأهمية الدور الذي تلعبه المتابعه والتقييم المستمر لجوانب مختلفة من المهنة حيث أن أهم ما يميز المهنة المحاسبية هو تغيرها المستمر في مواجهة المتطلبات الجديدة لمنشات الأعمال والبيئة وبالتالي تقع على الممارس مسؤولية كبيرة في المتابعة عن طريق الاطلاع المستمر على المنشورات خصوصاَ فيما يتعلق

بالمعايير الدولية والمتطلبات التي تضعها تلك المعايير على التطبيقات المحاسبية بما في ذلك مسودات عرض المعايير وقراءة الدوريات المتخصصة والمتعلقة بمجال المهنة إضافة إلى المجلات الاقتصادية والتي تظهر الممارسات الصحيحة وتعزيز تلك الممارسات والابتعاد عن الممارسات الخاطئة التي سوف تضر بسمعة صاحبها وقد تؤدي إلى سحب إجازة ممارسته للمهنة .

واجبات المرجع المهنية في حالة وجود غش وتلاعب

وفقاَ لمعيار المراجعة الأمريكي رقم 53 إذا انتهى المراجع إلى وجود غش وتلاعب متعمد ذات تأثير جوهري في تحريف القوائم المالية للعميل فعليه أن يقوم بالواجبات التالية :

أ - إذا استنتج مراجع الحسابات أن القوائم المالية قد تاثرت جوهرياَ بوجود تلاعب وغش معين فعليه ان يصر على تصحيح القوائم المالية وإلا فإنه يبدي رأياَ متحفظاَ أو عكسياَ في القوائم المالية مع الإفصاح عن الأسباب الأساسية رايه هذا .

ب - إذا لم يستطيع المراجع تطبيق إجراءات المراجعة الملائمة أو اذا قام بتوسيع نطاق اختباراته ومع ذلك ظل غير قادر على تحديد ما اذا كان التلاعب قد اثر في القوائم المالية تأثيراَ جوهرياَ فيجب عليه عندئذ أن يقوم بتصرفين هما :

*** يمتنع عن إبداء الرأي أو يبدي راياَ متحفظاَ في القوائم المالية .**
*** يقوم بتوصيل النتائج التي تم التوصل إليها إلى لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة .**

ج - إذا رفض العميل في الحالة السابقة تقرير المراجع فيجب على المراجع أن ينسحب من أداء عملية المراجعة ويقوم بكتابة اسباب قراره بالإنسحاب في تقريرر خاص ويقدمه للجنة المراجعة أو مجلس الإدارة.
د - يجب أن يتخذ المراجع قرارات الأهمية النسبية الملائمة عندما يكون من واجبه توصيل بيان التلاعب للجنة المراجعة وعلى سبيل المثال فإن التلاعب من جانب صغار الموظفين قد يكون غير جوهري وغير متكرر فيتم تجميعه وتوصيله على فترات للجنة المراجعة بينما التلاعب مع رئيس الحسابات بتزييف مستند صرف المرتبات يوجب سرعة إخبار اللجنة به.
هـ - ليس من واجب المراجع الإفصاح عن التلاعب لأطراف خارج المشروع إلا اذا رأى المراجع أن حالة التلاعب الموجودة يمكن أن تؤثر على رأيه في القوائم المالية.

ويمكن القول بأن من واجب المراجع الإفصاح عن التلاعب لطرف خارج المشروع في الحالات التالية :
*** عندما تقرر المنشأة التي بها تلاعب عزل المراجع .**

*** عندما يتصل به المراجع الجديد للشركة .**

*** عندما تطلب منه بعض المؤسسات التمويلية طالما كانت المتطلبات المهنية لمراجعة الشركات المقترضة تسمح بذلك**

مسئولية مراجع الحسابات نحو اكتشاف الغش والتقرير عنه

أوضحت الهيئات المهنية المشرفة على مهنة المراجعة خصوصاَ في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الدولي للمحاسبين من خلال معايير المراجعة التي أصدرتها مسئولية مراجع الحسابات نحو اكتشاف الغش والتقرير عنه ، ويمكن بلورة إطار مسئولية مراجع الحسابات عن اكتشاف الأخطاء والتلاعب واثر ذلك على تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة من خلال معيار المراجعة الأمريكي رقم 53 الذي حدد تلك المسئولية على النحو التالي: -

أ - يجب أن يقدر مراجع الحسابات مستوى الخطر الناشئ من وجود اخطاء وتلاعب ذات تأثير جوهري على

القوائم المالية لأنه سوف يعتمد على مستوى الخطر عند وضع خطة المراجعة وتصميم برنامج الفحص وتحديد إجراءات المراجعة بما يساعده على اكتشاف الأخطاء والتلاعب الذي يمكن ان يجعل القوائم المالية تحتوي على تحريف جوهري.

ب - تتوقف مقدرة المراجع على تقدير خطر المراجعة الناتج من وجود أخطاء وتلاعب على فهمه لخصائص الأخطاء والتلاعب التي سبق الإشارة إليها ، ومدى ونوع التفاعل المحتمل بين هذه الخصائص ووفقاً لهذا الفهم سوف يصمم وينفذ خطة وإجراءات المراجعة الملائمة .

ج - لا يمكن ان نغفل مدى صعوبة اكتشاف التلاعب في بعض الأحيان بواسطة إجراءات المراجعة المعروفة والتي تساعد على إكتشاف الأخطاء ويرجع ذلك إلى أن التلاعب قد يصل إلى حد التواطؤ بين موظفي العميل وبعضهم البعض أو بينهم وبين طرف خارج المشروع وهنا فإن المراجعة المستندية وحتى الفنية قد لا تنجح في اكتشاف هذا التواطؤ.

د - يكون مطلوباً من مراجع الحسابات أن:

* يبذل العناية المهنية القصوى في تخطيط وتنفيذ المراجعة وتقييم النتائج المتحصل عليها من اتباع الإجراءات الملائمة .

* يمارس ويصيغ احكامه المهنية بدقة وليتأكد قدر استطاعته من عدم وجود الأخطاء أو التلاعب.

هـ - يجب أن يركز المراجع عند تخطيط وتنفيذ المراجعة على مجموعة من الاعتبارات من شأنها أن ترفع من قدرته على اكتشاف الأخطاء والتلاعب ومن أهم هذه الاعتبارات : -

1 - الاعتماد على مساعدين مؤهلين ومدربين جيداً ويفضل أن يكون لهم خبرة في مراجعة القوائم المالية للعملاء الذين يعملون في الصناعة التي ينتمي لها العميل الحالي.

2 - توسيع نطاق تقييمه الولى لبيئة عمله .

3 - مد نطاق الاختبارات الخاصة بالنواحي الإدارية مثل معدل دوران المدير المالي ورئيس الحسابات ، كفاءة العاملين بإدارة المراجعة الداخلية وتشكيل مجلس الإدارة .

4 - توصيف طبيعة الصناعة التي ينتمي إليها العميل جيداً فقد تكون حدة المنافسة مرتفعة فيها مما يدفع الإدارة لإتباع وسائل غير مشروعة في المنافسة تنعكس على القوائم المالية.

5 - الإطلاع على تقارير المراجعة لعدد من السنوات السابقة لهذه الشركة ودراسة رأي المراجعين السابقين لها .

6 - تحديد معدل عزل مراجعي الحسابات السابقين لها .

الإشارات التحذيرية باحتمال وجود غش وتلاعب

طالب معيار المراجعة الأمريكي رقم 82 من مراجع الحسابات ضرورة إدراكه لخصائص الغش ولعوامل الخطر التي يمكن أن يستخدمها المراجع ويراعيها لتقدير احتمال وجود غش في القوائم المالية وسرقات الأصول وتشمل عوامل الخطر ما يلي:

أولاً الإشارات التحذيرية باحتمال وجود غش في القوائم المالية :

وتشمل مايلي:-

خصائص الإدارة مثل:

- لا تعرض الإدارة بشكل سليم حالة الرقابة الداخلية وعملية إعداد التقارير المالية ، على سبيل المثال إهمال الإدارة لنتائج المراجعة وعدم كفاية أفراد المحاسبين الحاليين أو عدم فعاليتهم.

- عدم معقولية أهداف الإدارة التي تبني على أساسها خطط المكافأت بالنسبة لنتائج التشغيل والمركز المالي.

- محاولة الإدارة تحسين سعر السهم أو الربحية باستخدام سياسات محاسبية مناهضة.

- الدوران السريع لأفراد الإدارة العليا أ اعضاء مجلس الإدارة.

أحوال الصناعة مثل:

- المتطلبات المحاسبية والقانونية والنظامية الجديدة قد تضعف القوائم المالية أو تجعلها متحيزة.

- الدرجة العالية للمنافسة قد تسبب في نقص هوامش الربح.
- تدهور الصناعة التي ينتمي إليها العميل .

- تغير الخبرة بالصناعة سريعاَ مع التطور التكنولوجي وتقادم المنتجات

الممارسات الشائعة للغش

يمكن أن يكون إعداد قائمة بأساليب الغش وممارساته بلا نهاية ومع ذلك ينبغي أن يتفهم المراجع إلى أكثر الطرق شيوعاَ مغ إدارك أن نوع معين من الغش قد يكون ممكناَ في موقف ما بينما قد لا يكون ممكناَ في وقت اخر ومن المفيد أن نعدد بعض الأنواع الشائعة من الغش والمخالفات والمتمثلة في الأتي:

1- إختلاس نقدية : ويأخذ ذلك عدة صور منها اختلاس مبلغ معين من الخزينة واختلاس متحصلات مبيعات نقدية واختلاس متحصلات من العملاء وتتم تغطية الاختلاس عادة عن طريق مدفوعات وهمية بالمبلغ المختلس نفسه تؤيدها مستندات مزورة أو عدم إثبات المبالغ المتحصلة من العملاء في السجلات وكذلك اختلاس النقدية عن طريق التلاعب في التحويلات بين البنوك.

2- إدراج مبيعات وهمية : أو إدراج مبيعات تمت في الفترة التالية ضمن مبيعات الفترة الحالية بغرض تضخيم المبيعات وبالتالي الأرباح.

3- التلاعب في تكوين المخصصات : مثال مجمع إستهلاك الأصول الثابتة ومخصص الديون المشكوك فيها ، إذ أن عدم تكوين المخصصات او تكوينها بنسبة تقل أو تزيد عن النسب المقررة تؤدي إلى تضليل نتائج العمليات.

4- اختلاس بعض أصناف المخزون : من خامات أو انتاج غير تام أو انتاج تام عن طريقالتلاعب في مستندات التسليم أو الإرجاع أو الصرف وفي البطاقات والسجلات الخاصة بالمخازن عن طريق اثبات مستندات صرف وهمية أو التلاعب في الكميات المنصرفة أو المستلمة او في نسبة المواد التالفة والمسموح بها.

5ا -لتلاعب في تقويم المخزون : وبالتالي تضليل نتائج العمليات والمرك المالي.

6 - إعتبار بعض النفقات الإيرادية نفقات رأسمالية أ و العكس : وبالتالي تضليل نتائج العمليات والمركز المالي.

7- الرواتب الوهمية : التي تتم عن طريق إدراج أسماء وهمية في جداول الرواتب واختلاس مبالغها او قد يقوم كاتب الأجور بالمغالاة في أرقام رواتب العاملين مقابل اقتسام الزيادة معهم.

8 - إساءة استخدام صندوق المصروفات النثرية : عن طريق استخدام النقدية للأغراض الشخصية أو في أغراض غير مرخص بها أو تزوير المستندات التي تغطي العجز.

9 - إساءة استخدام بطاقات الائتمان : عن طريق استخدامها في تغطية مشتريات شخصية.

10 - الرشاوي : وهي مبالغ تدفع من أجل الحصول على نشاط أو عمل وتحقيق منفعة شخصية.

11 - المغالاه في الخصومات والمسموحات الممنوحة للعملاء.

12 - بيع المعلومات المهمة للمنافسين.

13 - استخدام المعدات والتجهيزات الخاصة بالشركة للأغراض الشخصية.

14 - تزييف مستندات الدفع : النفقات النقدية قد يتم تدعيمها بمستندات مزيفة أو استخدام صور الفواتير في تحقيق ازدواج المدفوعات النقدية وكذلك تغيير الشيكات بعد توقيعها.

15 - سرقة الأوراق المالية : ويحدث ذلك في حالة إمكانية الوصول غير المرخص لهذه الأوراق أو عندما يكون الأمين عليها قادراَ على استبعادها.

16 - سداد المصروفات الشخصية : اي ذات الطابع الشخصي وهي غير مرخص بها من قبل الشركة مثل نفقات الترفيه ومصروفات الزواج والمعدات المشتراه للأستعمال الشخصي ومصروفات التنقل والسفر غير المرخص بها.

النتائج المترتبة على الغش

يترتب على جالات الغش الذي يقوم به الموظفون أو الإدارة ظهور قوائم مالية مضللة تؤدي إلى حدوث نتائج خطيرة وذات أضرار واسعة الانتشار وفي بعض الأحيان إلى تأثير تدميري ، وتلك النتائج لها أثار على المدى القريب وعلى المدى البعيد ، فأول ضحايا تلك القوائم المضللة هم المساهمن والدائنون وعلى المدى البعيد

اهتزاز ثقة المستثمرين في سوق الأوراق المالية إلى جانب اطراف عديدة تتضرر من جراء ذلك كفقد الموظفين لوظائفهم وتضرر شركات التأمين و المودعون في المؤسسات المالية كما تتأثر ايضاَ سمعة الشركات التي تنتمي إلى نفس الصناعة.

وقد تكبدت مكاتب المراجعة في السنوات القليلة الماضية نفقات باهضة من جراء الدعاوي القضائية المرفوعة من الطرف الثالث الذين فقدوا استثماراتهم نتيجة عدم قدرة مراجعي الحسابات على اكتشاف الغش وما يتعلق به من تحريفات جوهرية في القوائم المالية فعلى سبيل المثال وصلت نفقات الدعاوى القضائية الى 7 % من إيراد مكاتب المراجعة الستةالكبار في عام 1990 ثم ارتفعت تلك النسبة إلى 19,4 % عام 1993 ويوجد في الولايات المتحدة وحدها أكثر من 4000 دعوى قضائية مرفوعة ضد المراجعين تحمل في طياتها اكثر من 15 مليار دولار كتعويضات محتملة لتسويات تلك الدعاوي وأن معظم تلك الدعاوي سببها فشل مراجعي الحسابات في اكتشاف الغش وعدم الافصاح عن انشطة العميل سيئة السمعة ومن وجهة نظري فإن أكبر مثل لذلك الفشل هو مكتب أرثر أندرسون والذي كان يعد من أكبر مكاتب المراجعة على مستوى العالم والذي انهار وفق فضيحة إنرون الشهيرة .

إن الغش يؤدي الى سوء تخصيص الموارد نتيجة إعداد تقارير مشوهة عن أماكن الاستثمار المتاحة ، كما يؤدي الغش في الأخير الى انخفاض المبيعات والتوظيف والكفاءة الانتاجية والمصداقية كما تضعف مقدرة الشركة على المنافسة أما الزيادة الوحيدة المصاحبة للغش فهي تكلفة الدعاوي القضائية وأقساط التأمين.

ووفقاَ لتقديرات الهيئة التشريعية المتعلقة بالتجارة في الولايات المتحدة فإن الغش يكبد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية سنوياَ أكثر من 100 بليون دولار تدفعها أطراف بريئة كالمستهلكين وشركات التأمين ومكاتب المراجعة.

الفرق بين الأخطاء والغش والتلاعب

فرق معيار المراجعة الأمريكي رقم 53 بين الأخطاء والتلاعب حيث يشير الخطأ " إلى تحريف أو استبعاد غير متعمد لمبالغ أو افصاحات معينة في القوائم المالية " وهي غالباَ ما ترتكب نتيجة جهل كتبة وموظفي إدارة الحسابات بالمباتدئ المحاسبية المتعارف عليها وبالتصنيف المحاسبي السليم وترتكب أيضاَ نتيجة الإهمال أثناء القيام بالإجراءات المحاسبية ومن أمثلة الأخطاء:

أ - أخطاء العمليات الحسابية كما في حالة الجمع والنقل والترصيد الخاطئ لبعض الحسابات وهذا غالباَ في الأنظمة المحاسبية اليدوية وليس الألية.

ب - عدم الدقة في إعداد التقديرات المحاسبية بسبب المبالغة في التقدير أو تخفيضه مثل المبالغة في تقدير نسبة الديون المشكوك في تحصيلها في نهاية الفترة ، وكذلك فشل الإدارة في التعرف على بعض انواع المخزون التي يصعب بيعها وتصريفها وبالتالي يحدث تقدير غير سليم لمخصص تقادم المخزون.

ج - عدم التطبيق السليم للمبادئ المحاسبية وذلك كما في حالة الخلط بين المصروف الإيرادي والمصروف الرأسمالي.

أما التلاعب (الغش) فهو عبارة " عن ذلك التحريف أو الاستبعاد المتعمد لمبالغ أو إفصاحات معينة في القوائم المالية وهي غالباَ ما ترتكب لرغبة مرتكبيها ف إخفاء جهلهم أو عدم كفاءتهم أو لرغبتهم في تغطية سرقات واختلاسات كبيرة في النقدية أو البضاعة أو تقديم تقارير مالية غير حقيقية " ومن أمثلة الغش ما يلي:

أ - التزوير المتعمد في السجلات والدفاتر المحاسبية أو لمستندات المؤيدة والتي تعد على اساسها القوائم المالية مثل إعداد فواتير بيع وهمية يترتب عليها حسابات مدينين وهمية وبالتالي تضخيم رصيد المدينين عمداَ.

ب - تبديد موارد الشركة عن عمد.

ج - إخفاء معاملات أو مبادلات عمداَ أو السهو المتعمد في الإفصاح عن بعض الأحداث والمعلومات الهامة مثل إهمال الإفصاح عن الآثار المحتملة لقضية مرفوعة ضد الشركة يترتب عليها التزامات على الشركة.

د - تعمد التطبيق الخاطئ للمبادئ المحاسبية بشأن قياس أحداث معينة أو الإفصاح عنها.

ويمكن القول بأن الغش غالباَ ما يقترن بمحاولة مرتكبية إخفائه وبالتالي فإن الغش يمكن أن يؤدي إلى سلسلة من التحريفات المتعمدة يصعب اكتشافها بصورة تلقائية من خلال الاجراءات المحاسبية وخاصة ذلك الذي يتم اخفائه بمهارة فائقة وأن اكتشاف مثل هذا الغش يرتبط بقوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية ، وصعوبة أو سهولة إمكانية التواطؤ بين الموظفين ولذلك إذا لم يكن لدى مراجع الحسابات التفهم السليم لطبيعة وتأثير التحريفات المختلفة واحتمالات حدوثها فإنه من المحتمل أن تمر عليه دون أن يكشفها أو يلاحظها.

مفهوم الغش

عرفت مصلحة التجارة والصناعة بالمملكة المتحدة الغش بأنه " أي تصرف بالخداع يؤدي إلى الإضرار بمصالح عملاء شركات الأعمال أو مستهلكيها أو الإضرار بمساهميها " كما عرفت لجنة تريدواي الأمريكية الغش في التقارير المالية بأنه " السلوك المتعمد سواء كان بالارتكاب أو الحذف أو عن طريق الإهمال الذي ينتج عنه قوائم مالية مضللة بصورة جوهرية وينطوي الغش في القوائم المالية على عديد من العوامل ويأخذ العديد من الأشكال مثل التحريفات الجسيمة في سجلات المنشأة أو التزييف أو الاصطناع في العمليات كإثبات عمليات وهمية أو تطبيق خاطئ للمبادئ المحاسبية.